التحرر العمالي

عامل حر
في مجتمع
سعيد

Libération ouvrière – No. 28 – 1 October 1984. العدد ٢٨ ـ ١ تشرين الاول ١٩٨٤ الثمن ليرتان

خطة اسرائيلية لشل القطاعات الاقتصادية في الجنوب

مافيا الدولار . .
وسياسة الدولة

ذكرى
القائد النقابي
مصطفى المريس

اي دور
للجنة المؤشر

كيف
نعالج مشكلة
الاقساط المدرسية ؟

كيف نعالج
مشكلة الاقساط المدرسية ؟

على ابواب تشرين، تتصدر هموم المواطنين، قضية الاقساط المدرسية، واثمان الكتب، ثم ما تلبث ان تتوارى تدريجاً خلف ازمات سياسية، أمنية، اقتصادية اجتماعية.

وتبقى المشكلة نفسها في كل عام، دون ان يظهر في الافق ما يدل على وجود حل حقيقي لها.

ويتساءل المواطن:

من المسؤول عن تفاقم هذه المشكلة؟

ومن يملك الحل الملائم لها؟.

في الواقع، ان المدارس الخاصة، وفي مقدمها مدارس الارساليات والجمعيات الدينية، تمتلك من القوة المادية والمعنوية، ما تجعلها فوق تمنيات الاهالي المنكوبين، وفوق امكانية صدور أي قانون يضع حداً للجشع والتسلط.

فالدولة، تظهر حرصاً كاذباً على الحرية، فلا تريد ان تتدخل في سياسات هذه المدارس - الدول. وكأن الحرية يجب ان تكون حكراً على المحتكر، والمستبد، بدل ان تكون للجميع، لخيرهم وسعادتهم.

والاهالي، يغلب عليهم، الخوف على مستقبل الاولاد، فيقاومون العوز وعدم القدرة على دفع الاقساط، بمزيد من الديون المتراكمة.

أما الحركة النقابية، وهي المعنية أولاً وأخيراً، في الدفاع عن حقوق المواطنين المشروعة في العلم والعمل والسكن والطبابة، نراها تكتفي بتقديم المقترحات، ومناشدة الدولة وأصحاب المدارس، بتجميد الاقساط، وبحلول أخرى من هذا القبيل... ولا شيء بعده.

وتتكرر «ضجة تشرين» المدرسية كل سنة. وكل شيء يسير على هواه من دون حسيب أو رقيب.

وحتى لا ندخل في حلقة المتباكين على هذه المشكلة، مع أننا نعيش فصولها في الصميم، فإننا نقدم المقترحات المتواضعة الآتية للاتحاد العمالي العام:

١ - تكليف لجنة خاصة، اسوة بلجنة المؤشر (مؤسسة البحوث والدراسات) للقيام بدراسة علمية سنوية لكلفة التعليم، حسب مستويات المدارس الخاصة، على ان تعلن في تموز من كل عام.

٢ - يعلن الاتحاد العمالي العام تبنيه لهذه الدراسة ويطلب من وزارة التربية اصدار قرار بالاقساط المدرسية حسب التصنيفات المحددة للمدارس.

٣ - العمل على الزام الدولة بوضع خطة علمية، في فترة زمنية محددة، لتطوير وتوسيع المدارس الرسمية، منهاجاً وانتاجاً وبناء ووسائل تعليمية.

٤ - الزام المدارس الخاص بتجميد زيادة الاقساط المدرسية لهذا العام، بصورة استثنائية، ريثما يبدأ العمل بالحلول السليمة لهذه المشكلة المزمنة.

- قاسم عجور -

من ينصف العمال والمستخدمين المؤقتين في الادارات العامة

من نتائج الحرب، التي دمرت كل شيء، ودفعت نصف القوى العاملة الى البطالة العشرية، تبرز قضية العمال والمستخدمين المؤقتين في عدد من المؤسسات العامة (الكهرباء - المياه - المرفأ - المطار الخ).

فهؤلاء العمال والمستخدمون محرومون من العديد من الحقوق والمكاسب المشروعة. فالمؤسسات المذكورة اضطرت لتشغيل عدة مئات، واحياناً عدة آلاف، دون ان تخضع لمترتبات قانون العمل، من حيث المنافع أو أيام الآحاد والاعياد والمرض.

ومعظم هؤلاء العمال والمستخدمين المؤقتين لا ينالون أكثر من الحد الأدنى للاجر. ودائماً ينخفض هذا الحد كثيراً بسبب الاجازات المشار إليها.

ان هؤلاء العمال والمستخدمين مظلومون فعلاً. فلا يجوز بعد اليوم ان يبقى الحرمان والاجحاف من نصيبهم.

لقد عملوا طوال الفترة الماضية، بنشاط واستقامة، وآن الأوان للنظر في وضعهم بجدية.

ونعتقد ان الحل الملائم هو في اتخاذ قرار بتثبيتهم، وضمان ما لهم من حقوق، مقابل ما يقومون به من واجب في أصعب الظروف بكل جدارة.

نأمل أن تكون خطوة كهرباء لبنان التي قضت بتشكيل لجنة رسمية خاصة لبحث هذه القضية، مقدمة للحل العادل.

سمير صفير.

خطة اسرائيلية
لشل القطاعات الاقتصادية في الجنوب
الوضع ينذر بكارثة اقتصادية ـ اجتماعية

تحاول اسرائيل جاهدة جعل الجنوب اللبناني سوقا استهلاكية لمنتجاتها، وهناك خشية من دمج الاقتصاد الجنوبي بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي، سببها الاجراءات الاسرائيلية الاخيرة التي تمثلت بعرقلة مرور البضائع من والى الجنوب، مما انعكس سلبا على مختلف القطاعات التجارية والصناعية، التي عانت ازمة تسويق بالغة وشردت حوالي ثلاثة آلاف عامل، كما ان القطاع الزراعي عانى الكساد في موسم الحمضيات ونصوب الليمون والزيتون والتبغ.

ان الاساليب التي تمارسها سلطات الاحتلال، سواء باقفال المعابر من والى الجنوب. أو فتحها بطريقة مزاجية وعشوائية، تدل على اهداف اسرائيل المبيتة ضد الجنوب والجنوبيين، فمنذ الاجتياح وهي تحاول تعطيل الدور المزدوج الذي كان يلعبه الجنوب كمستهلك للمنتجات اللبنانية، ومصدر لكميات كبيرة من السلع الزراعية ليس الى السوق اللبنانية فقط، بل والاسواق العربية ايضا.

وسنحاول هنا عرض بعض المصاعب التي تعانيها هذه القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية..

الوضع الصناعي

فعلى الصعيد الصناعي لاحظت الأوساط الصناعية في الجنوب ان عددا من الصناعات الناشئة بدأت بالتلاشي نتيجة تكدس المواد المعدة للاستهلاك بسبب عدم قدرتها على منافسة المنتجات الاسرائيلية المشابهة التي تغزو الاسواق الجنوبية بشكل اغراقي، وكذلك الحال بالنسبة للمواد الصناعية المعدة للتصدير، وقد بلغت قيمة هذه المواد حتى أواخر العام الماضي حوالي ٢٠ مليون ليرة لبنانية.

ومع ان الجنوب اللبناني يفتقر الى الصناعة الثقيلة، ومع أن نسبة الصناعة المتوسطة ضئيلة نسبيا، الا ان الاعتماد على الصناعات الخفيفة ـ السكاكر والشوكولا مثلا ـ يوفر فرص العمل امام الألوف من شباب الجنوب، وهي تصلح، في حال اعتماد خطة انمائية شاملة ومتكاملة، لأن تكون نواة لقيام صناعة متطورة من شأنها الاسهام في نهضة صناعية مرموقة.

من هنا يرى البعض أن الوضع الصناعي في الجنوب ينذر بكارثة صناعية

تحية اليكم يا
عمالنا الابطال في الجنوب

في الذكرى الثانية لانتفاضة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد العدو المحتل، لا بد لنا من توجيه التحية الى اهلنا في الجنوب، عمالاً، ومزارعين وحرفيين ومثقفين وكادحين. إلى هؤلاء الشرفاء الذين لم يستسلموا للعدو، رغم اعماله الارهابية الانتقامية، ورغم ما يملك من سلاح وعتاد.

لقد صمد هؤلاء الابطال على أرضهم، وصمموا على تحريرها. فكان لهم ما أرادوا. واشتعلت كل المناطق الجنوبية بالعمليات البطولية، وتحولت كل قرية وكل مفترق طرق فيها، إلى مقبرة للغزاة.

ان اهلنا في الجنوب، امتلكوا ارادتهم الحرة بعد ليل طويل من القمع والمصادرة، وساروا على طريق الشهادة من أجل الكرامة، بكل عنفوان وبطولة.

ولن يطول الزمن. فالعدو المحتل سوف يتقهقر وينسحب. والوطن سيعود موحداً محرراً من كل محتل أو عميل.

وليس ذلك بغريب عن الشعوب الواعية المنظمة. فكم من جيوش جبارة انهارت امام ضربات الحفاة العراة، وكم من غطرسة لدولة كبرى تمرغت في أوحال احرار العالم.

فتحية اليكم يا اهلنا الابطال.
تحية الى كل عمال الجنوب
تحية الى حسيب ورفاقه الشرفاء.

- اقتصادية تتعدى الاطار الصناعي الاقتصادي لتصل الى الاطار الاجتماعي - السكاني، خصوصا بعد أن أدت «المزاجية الصهيونية المدروسة»، على معبر باتر - جزين، وهو الطريق الوحيدة الى الجنوب، الى عدم وصول المواد الاولية اللازمة، مما ادى الى انخفاض الطاقة الانتاجية للمصانع الجنوبية التي تعتمد المواد الاولية المستوردة، وشل قدرتها على مواجهة الانتاج الاسرائيلي، وانعكس مباشرة على الصعيد الاجتماعي بشكل موجة من البطالة بين العمال الصناعيين.

الوضع الزراعي

بالنسبة للوضع الزراعي يبدو أن هناك حوالي ٧٠٪ من المحاصيل الزراعية الجنوبية هدرت أو سوقت بأسعار تقل حتى عن كلفتها الانتاجية خلال العام الزراعي ١٩٨٤/٨٣، والتي كانت تقدر في الاحوال العادية بحوالي المليار ليرة لبنانية، وكانت زراعة التبغ من اكثر الزراعات تضررا اذ أنها بدأت بالتراجع منذ بداية الاحداث، اي منذ العام ١٩٧٥، بسبب عدم استقرار الوضع هناك منذ ذلك الحين، ومع الاسف لم تعمد الحكومات التي توالت على الحكم لاتخاذ اية اجراءات من شأنها انقاذ هذه الزراعة التي تعتبر مصدر الرزق الوحيد لآلاف العائلات الجنوبية. على العكس من ذلك، كان تخلف الادارات عن استلام المحاصيل في اوقاتها يلحق الضرر بالمزارع وبسبب تلف هذه المحاصيل، كما أن الثمن الذي كان يناله المزارع بدلا لانتاجه كان يقل احيانا عن كلفة الانتاج - يد عاملة، سماد، ادوية زراعية، وغيرها - مما سبب تدنياً في مستوى دخل المزارع الجنوبي ودفع به الى زراعة اقسام كبيرة من ارضه بالخضار الموسمية. كما أن غياب أية خطة عملية أو نظرية لدى الدولة لدعم القطاع الزراعي في الجنوب الذي يعيش منه حوالي ٨٠/٧٠٪ من السكان جعل خسارة هذا القطاع تصل الى حوالي ١٠٠ مليون ليرة لبنانية هذا العام.

ورغم عدم توفر الاحصاءات الكاملة حول الوضع الاقتصادي والزراعي الجنوبي، إلا انه يمكننا القول، نظراً لأهمية هذا القطاع، أنه ينبغي دعم وتنشيط الانتاج الزراعي في الجنوب، وبخاصة التبغ والحمضيات، ولا يمكن ان يأتي ذلك الا عبر خطة متكاملة تبدأ من تحديد السياسة الزراعية اللبنانية العامة وموقع الجنوب منها، مع العلم أن الثروة المائية في الجنوب قادرة على استيعاب اي تطور انتاجي - زراعي هناك، مما سيؤدي حتما الى زيادة انتاجية المزارعين وايضا زيادة مداخيلهم وتحسين مستويات المعيشة لديهم.

حرق العلم الاسرائيلي والشعار المعبر

الوضع التجاري

كان القطاع التجاري أسرع القطاعات تأثراً بالسياسة الاقتصادية التي اتبعها العدو الاسرائيلي في الجنوب، نظرا لحساسيته، وقد أدت عرقلة ايصال المواد الغذائية للجنوب الى ارتفاع بالغ في أسعار هذه المواد - بيعت ربطة الخبز بـ ١٠/٥ ليرات خلال الشهر الماضي - مما يدل على أن الارتفاع كان يأخذ اتجاهات عشوائية تبعا لمزاجية العدو في فتح واغلاق المعابر من الجنوب واليه، خاصة وان كميات المواد الغذائية والاستهلاكية المخزونة في الجنوب تكفي لفترة قصيرة لا تتجاوز الشهرين فقط.

ان عدم الاستقرار بالنسبة لأسعار العديد من السلع يعود لسياسة الاغراق التي تتبعها قوات الاحتلال في الأسواق الجنوبية، وهو، اي عدم الاستقرار، يشمل البضائع الاجنبية المستوردة عبر مرافىء اسرائيل، وأيضاً المنتجات الزراعية والصناعية الاسرائيلية نفسها وهذا يكشف بوضوح السياسة الاسرائيلية الرامية الى دفع التاجر الجنوبي لاستيراد البضائع الاسرائيلية وتعويد المواطن على تقبلها عبر فرض مقاييس استهلاكية جديدة عليه.

الحلول...

بالنسبة للزراعة قلنا ان الحل يفرض دعم وتنشيط القطاع الزراعي، عبر خطة انمائية، تهدف زيادة الانتاج الزراعي وتحسين نوعيته، وزيادة المساحات المروية وتشجيع التعاونيات الزراعية، وكذلك الحال بالنسبة للصناعة التي تحتاج الى خطة انمائية، اذ أن الصناعة وحدها هي القادرة على احتواء الزيادة السكانية وتطوير البنية الاقتصادية، وعلى ذلك فإنه لا بد من انماء الصناعات الجنوبية التي تنتج سلعا قابلة للتصدير..

أما بالنسبة للقطاع التجاري الذي يشهد الركود نتيجة الاجراءات التعسفية التي تمارسها قوات الاحتلال، مما يستدعي اتخاذ تدابير عاجلة اهمها العمل على تسهيل عبور البضائع من الجنوب واليه وتقوية مركز التجارة وتشجيع تسويق الانتاج الجنوبي داخليا وخارجيا، وتطوير التجهيزات الخاصة بالنقل واقامة مناطق حرة في مرفأي صيدا وصور وزيادة العنابر والمستودعات بعد توسيع هذه المرافىء حتى تستطيع استيعاب الحركة التجارية من استيراد وتصدير.

أي دور للجنة المؤشر في تصحيح الأجور ومكافحة الغلاء؟

سعيد مغربل : المطلوب تفعيل هذه اللجنة واعطاء قراراتها قوة الالزام والتنفيذ

سعيد مغربل

تعتبر قضية تصحيح الأجور سنوياً من القضايا الهامة التي يضطر الاتحاد العمالي العام لمعالجتها، وهي تأخذ الكثير من نشاطاته التي يجريها مرغما، اضافة الى الدراسات الخاصة التي يقوم بوضعها بواسطة مؤسسة البحوث والدراسات لتحديد نسبة الغلاء وبالتالي تصحيح الاجور وفقا لهذه النسبة.. مع ان هناك لجنة الفتها الدولة واسمتها لجنة المؤشر بهدف وضع مؤشر سنوي للغلاء ودراسة الاسعار في السوق، فما هي هذه اللجنة، وما هي المهام التي انيطت بها، وهل استطاعت القيام بواجباتها؟

في شهر آب ١٩٨١، وبناء لمطالبة الاتحاد العمالي العام، صدر المرسوم ٤٢٠٦ القاضي باحداث لجنة للمؤشر مهمتها وضع مؤشر سنوي عن تطور غلاء المعيشة ورصد قضية الغلاء، اضافة الى درس الارقام القياسية للغلاء ودرس سياسة الاجور، حتى تستطيع الحكومة، استنادا الى الدراسات التي تقدمها اللجنة، فرض زيادة تصحيحية لأجور الموظفين والعمال في القطاعين الخاص والعام.

ورغم مرور ثلاث سنوات على صدور مرسوم تأليف اللجنة، ورغم النص الصريح للمادة الخامسة من مرسوم انشائها، والتي تقول بأن على اللجنة ان «تباشر فور تبلغها مرسوم تشكيلها اعداد مؤشر غلاء المعيشة تمهيدا لعرضه على المراجع المعنية»، رغم هذا نجد أن اللجنة لم تقدم اقتراحا محددا بهذا الشأن، ولم تصدر عنها اية دراسة تحدد

الرئيس الحص مترئسا اجتماع لجنة المؤشر

نسبة الغلاء التي يجب تصحيح الاجور على اساسها، وبقيت لجنة هامشية تحركها مطالبة الاتحاد العمالي العام بتصحيح الاجور.

يقول الاستاذ سعيد مغربل، عضو لجنة المؤشر حول هذا الموضوع:

«عندما تألفت لجنة المؤشر في العام ١٩٨١ باشرت اعمالها وبدأت بأعداد الدراسات الخاصة بتطور الاسعار، وكانت تجتمع دورياً لوضع هذه الدراسات، وجاء الاجتياح الاسرائيلي للبنان واحتلال العاصمة بيروت ليشل اعمالها ويفرض عليها التوقف القسري عن اي نشاط يمكن ان تقوم به... وفي آذار ١٩٨٣ كلفت مديرية الاحصاء دراسة الاسعار في السوق تمهيدا لوضع مؤشر الغلاء، الا أن التوتير الامني الذي رافق ذاك العام منع حتى المديرية من انجاز دراساتها، وكذلك الحال بالنسبة للجنة المؤشر، اذ أن الاحداث الامنية التي رافقت الاعوام ١٩٨٤/٨٣/٨٢ شلّت اعمال اللجنة ومنعتها من القيام بأي تحرك، حتى جاءت الخطة الامنية الاخيرة لبيروت الكبرى فعادت الى التحرك من جديد مستندة في تحركها الى المؤشرات التي وضعها فرقاء العمل، في محاولة للوصول الى تصحيح الاجور طبقا للنسب التي لحظتها هذه المؤشرات»..

قلنا ان احداث لجنة المؤشر جاء بناء لمطالبة الاتحاد العمالي العام، الذي اراد من هذا المطلب اسناد قضية تصحيح الاجور الى جهاز فني متخصص حتى يتاح له الانصراف الى قضايا اساسية توليها الطبقة العاملة نفس اهمية تصحيح الاجور، ولكن يبدو ان اصدار مرسوم تأليف اللجنة جاء هشا ومبتورا، اذ انه لم يحدد صلاحياتها ومهامها بوضوح، ولم تعط دراسات اللجنة حول المؤشر صفة الالزامية لأي طرف من الاطراف، حتى للدولة التي انشأتها،

رغم اشتراك الفرقاء الثلاثة في عضويتها، وهذا ما جعل دراساتها مجرد توصيات تقدم الى مجلس الوزراء «للاستئناس» بها لا أكثر ولا أقل.

فهل هناك خطة لدى من يعنيهم الامر لتفشيل هذه اللجنة ومنعها من القيام بأي عمل في مجال دراسة المؤشر؟

«انتهزت اللجنة فترات الهدوء الامني، يتابع سعيد مغربل، فوضعت بالتعاون مع لجنة من الخبراء برئاسة الدكتور سمير نصر، دراسة علمية تعالج كافة أسباب التضخم وكيفية معالجته، واقتراح الحلول لكافة القضايا المتعلقة بالتضخم والاجور، ولكن استمرار التوتير الامني هو الذي كان ولا يزال يعيق عمل اللجنة ويبقيه على وتيرته، ان لم يدفعه الى التراجع»..

وما يدفعنا الى هذا القول هو ان اللجنة، رغم مرور ثلاث سنوات على انشائها، لم تتخذ مقرا دائما لعقد اجتماعاتها، ولم يتم تعيين جهاز فني متفرغ او غير متفرغ ليقوم بالاحصاءات اللازمة التي يفترض أن تقوم بها، كما لم يرصد لها اي اعتماد مالي لتأمين نفقات الاعمال التي تتولاها، وتؤخذ هذه النفقات حاليا من اعتماد احتياطي في وزارة العمل، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن كيفية متابعة اللجنة لمهامها وامكانية تخطي العراقيل التي تواجهها وتوضع في طريقها سواء من قبل هذا الفريق أو ذاك..

فحتى لا نقع في دوامة المطالبة السنوية بتصحيح الاجور، ويستمر الاخذ والرد ووضع الدراسات من قبل الفرقاء كل على حدة، واجراء المشاورات واللقاءات وتقريب وجهات النظر التي تقوم بها الدولة بين المؤشرات، وهذا يأخذ الكثير من الجهد والوقت، حتى لا نقع في هذه الدوامة يجب اعطاء لجنة المؤشر الصلاحيات اللازمة لاصدار مؤشرها السنوي، على أن يكون ملزما لكافة الاطراف الممثلة في اللجنة، وهذا يستدعي امدادها بالجهاز الفني والاداري المتخصص والمتفرغ اللازم وايجاد سكرتارية دائمة لها، كذلك، وهذا هو الاهم، ايجاد المقر الذي يمكن ان تجتمع فيه!..

سلسلة الرواتب بعد الزيادة الاخيرة

الراتب القديم	الراتب الجديد	الزيادة ٪	الراتب القديم	الراتب الجديد	الزيادة ٪
١١٠٠	١٢٦٠	١٤٫٥٤	٤١٠٠	٤٤٧٧	٩٫١٩
١٢٠٠	١٣٥٠	١٢٫٥٠	٤٢٠٠	٤٥٨٤	٩٫١٤
١٣٠٠	١٤٥٠	١١٫٥٣	٤٣٠٠	٤٦٩١	٩٫٠٩
١٤٠٠	١٥٥٠	١٠٫٧١	٤٤٠٠	٤٧٩٨	٩٫٠٤
١٥٠٠	١٦٥٠	١٠٫٠٠	٤٥٠٠	٤٩٠٥	٩٫٠٠
١٦٠٠	١٧٦٠	١٠٫٠٠	٤٦٠٠	٥٠١٢	٨٫٩٥
١٧٠٠	١٨٧٠	١٠٫٠٠	٤٧٠٠	٥١١٩	٨٫٩١
١٨٠٠	١٩٨٠	١٠٫٠٠	٤٨٠٠	٥٢٢٦	٨٫٨٧
١٩٠٠	٢٠٩٠	١٠٫٠٠	٤٩٠٠	٥٣٣٣	٨٫٨٣
٢٠٠٠	٢٢٠٠	١٠٫٠٠	٥٠٠٠	٥٤٤٠	٨٫٨٠
٢١٠٠	٢٣١٠	١٠٫٠٠	٥١٠٠	٥٥٤٧	٨٫٧٦
٢٢٠٠	٢٤٢٠	١٠٫٠٠	٥٢٠٠	٥٦٥٤	٨٫٧٣
٢٣٠٠	٢٥٣٠	١٠٫٠٠	٥٣٠٠	٥٧٦١	٨٫٦٩
٢٤٠٠	٢٦٤٠	١٠٫٠٠	٥٤٠٠	٥٨٦٨	٨٫٦٦
٢٥٠٠	٢٧٥٠	١٠٫٠٠	٥٥٠٠	٥٩٧٥	٨٫٦٣
٢٦٠٠	٢٨٦٠	١٠٫٠٠	٥٦٠٠	٦٠٨٢	٨٫٦٠
٢٧٠٠	٢٩٧٠	١٠٫٠٠	٥٧٠٠	٦١٨٩	٨٫٥٧
٢٨٠٠	٣٠٨٠	١٠٫٠٠	٥٨٠٠	٦٢٩٦	٨٫٥٥
٢٩٠٠	٣١٩٠	١٠٫٠٠	٥٩٠٠	٦٤٠٣	٨٫٥٢
٣٠٠٠	٣٣٠٠	١٠٫٠٠	٦٠٠٠	٦٥١٠	٨٫٥٠
٣١٠٠	٣٤٠٧	٩٫٩٠	٦١٠٠	٦٦١٧	٨٫٤٧
٣٢٠٠	٣٥١٤	٩٫٨١	٦٢٠٠	٦٧٢٤	٨٫٤٥
٣٣٠٠	٣٦٢١	٩٫٧٢	٦٣٠٠	٦٨٣١	٨٫٤٢
٣٤٠٠	٣٧٢٨	٩٫٦٤	٦٤٠٠	٦٩٣٨	٨٫٤٠
٣٥٠٠	٣٨٣٥	٩٫٥٧	٦٥٠٠	٧٠٤٥	٨٫٣٨
٣٦٠٠	٣٩٤٢	٩٫٥٠	٦٦٠٠	٧١٥٠	٨٫٣٣
٣٧٠٠	٤٠٤٩	٩٫٤٣			
٣٨٠٠	٤١٥٦	٩٫٣٦			
٣٩٠٠	٤٢٦٣	٩٫٣٠			
٤٠٠٠	٤٣٧٠	٩٫٢٥			

تطور الحد الادنى للأجور

السنة		الراتب (ل.ل.)	نسبة الزيادة (٪)
١٩٦١		١٢٥	١٥
١٩٦٥		١٤٥	١٦
١٩٦٧		١٦٠	١٠٫٠٣
١٩٦٩		١٦٦	٣٫٧٥
١٩٧١		١٨٥	١١٫٤٤
١٩٧٣		٢٠٥	١٠٫٨١
١٩٧٣		٢٢٥	٩٫٧٥
١٩٧٤		٢٧٥	٢٢٫٢٢
١٩٧٥		٣١٠	١٢٫٧٢
١٩٧٧		٤١٥	٣٣٫٨٧
١٩٧٩		٥٢٥	٢٦٫٥٠
١٩٨٠	شباط	٥٦٠	٦٫٦٦
١٩٨٠	آذار	٦٧٥	٢٠٫٥٣
١٩٨١		٨٠٠	١٨٫٥١
١٩٨٣		٩٢٥	١٥٫٦٣
١٩٨٢		١١٠٠	١٨٫٩١

الحركة النقابية صاحبة الحق في القرار الوطني

بقلم : الياس الهبر
رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان

في المرحلة الراهنة لا بد من التركيز على أمرين :

الاول : سياسي ـ اقتصادي : تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي وانسحاب القوات الاسرائيلية حتى الحدود المتعارف عليها دولياً ، وهذا برأينا لا يتم ـ دون انتقاص من اي نوع كان لسيادة الدولة اللبنانية ـ سوى بالمقاومة الوطنية ، تلك المقاومة التي أنزلت ، وتنزل ، الضربات تلو الضربات بالغزاة ، وأن تتبنى الدولة هذه المقاومة وتقدم الدعم اللازم لها ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي بهدف تحرير الجنوب وراشيا والبقاع الغربي .

هذا الموقف الوطني العام يأتي في الاولويات ، ويجب ان يتلازم معه أمران مهمان :

ـ أمنياً : تثبيت وقف اطلاق النار وانهاء الاقتتال بالعمل على توطيد الخطة الامنية في بيروت الكبرى واتساعها لتشمل مختلف المناطق ، وان يتلازم تطبيق هذه الخطة مع وفاق سياسي عنوانه اصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي متوازن يعيد الى لبنان وحدته وسيادته ..

. اقتصاديا : على هذا الصعيد لا بد من اتخاذ التدابير التي تؤدي الى وضع خطة اقتصادية سريعة لمنع الانهيار الاقتصادي تتلاءم وحجم الاضرار التي خلفتها الحرب وشملت المؤسسات والمواطنين ، بتقديم مساعدات وتسهيلات مادية ، ودعم القطاعات الصناعية والزراعية ، ووضع سياسة جمركية متحركة ، وترشيد الاستهلاك نحو المنتجات الوطنية .

الثاني : على الصعيد الاجتماعي . لا بد ، في مجال الاصلاح الاجتماعي ، من قيام سياسة اسكان متكاملة وشاملة ، وتعميم الضمانات الاجتماعية لتشمل كل اللبنانيين ، بما فيها اصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتطوير تقديماته لتشمل ضمان الشيخوخة والبطالة وطوارىء العمل وطب الاسنان ، واعادة النظر في سياسة الاجور لتغطية اكلاف المعيشة المتزايدة واعتماد السلم المتحرك للاجور .. كل هذا يجب ان يتم عبر وضع سياسة اجتماعية متطورة في تشريعاتها ، سواء أكان في مجال قانون العمل او العقود الجماعية ، وتعزيز جهاز وزارة العمل وعصرنته ، **واشتراك الحركة النقابية في اعادة درس هذا الاصلاح لأنها صاحبة المصلحة الاولى في هذا المجال .**

غير أننا ، في المجال الاجتماعي ايضاً ، نقف في المرحلة الراهنة امام أمور محددة ، لها صفة الاولوية ، ومن هذه الاولويات ، بل على رأسها ، تصحيح القدرة الشرائية وفقاً لمؤشر الغلاء عن العام ١٩٨٣ وما تبقى من مؤشر العام ١٩٨٢ ، وأن يطبق هذا التصحيح على القطاعين الخاص والعام ابتداء من ١٩٨٤/١/١ .

ومن الاولويات وقف التسريح الجماعي ، وضمان ديمومة عمل العمال ، واقرار المشروع المتعلق بعلاقات العمل والقاضي بدفع اجور أيام التعطيل القسري كاملة والمجمد في مجلس الوزراء ، ورفض مبدأ الغاء الدعم على القمح والمحروقات .. بالعكس ، نطالب بتوسيع هذا الدعم بحيث يشمل ما لا يقل عن ١١ أو ١٢ سلعة ضرورية وأساسية تساعد على خفض كلفة المعيشة وتحد من ارتفاع المؤشر سنويا ..

وفي مجال الاولويات ايضا نقف عند الحريات النقابية والعامة ، هذه الحريات التي اعتدي عليها أبان « همروجة » المراسيم الاشتراعية ، واذا طبقت هذه المراسيم كما جاءت ، فعلى الديمقراطية السلام ، لهذا كان مطلب الحريات الديمقراطية والنقابية والغاء هذه المراسيم من اولويات عملنا النقابي .

الا اننا بصورة عامة ، وفي هذه المرحلة بالذات ، حيث تعقد خلوات البحث في الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، نرى ، بأن الحركة النقابية هي صاحبة الحق الاول في المشاركة بهذا البحث ان كان في الحكم او في الهيئة التأسيسية التي كان يجب أن يأتي تشكيلها على قاعدة الصدق والامانة والصراحة ، لا على قاعدة الكونفيدرالية الطائفية ، وكذلك في زيادة اعضاء المجلس النيابي ، اذ ان الطبقة العاملة أصبحت مؤهلة ، وكانت ، ولا تزال ، صاحبة الحق الذي لا ينازع في مجال القرار الوطني ومجالات الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وفي سبيل لبنان الغد ، لبنان العدالة والحرية والتقدم .

شركة «وردية» للبترول
تصادر الحريات النقابية
بالترغيب والترهيب

جورج صقر

أقدمت شركة «وردية هولدينكز» على عدة اجراءات اعتبرت خرق فاضحا للقوانين اللبنانية، اذ حرمت موظفيها وعمالها من حقوقهم المشروعة التي اكتسبوها عبر نضال طويل، كما أن الضغط السافر الذي مارسته على الحريات النقابية شكل انتهاكا للمقومات الاجتماعية التي ضمنتها هذه القوانين. ففي الخامس عشر من شهر حزيران الماضي وجهت ادارة الشركة المذكورة، متجاوزة كيان النقابة وشرعية تمثيلها جماعيا للاجراء، تعميما الى جميع الاجراء أبلغتهم فيه نقض عقد العمل الجماعي والغاء مفاعيله بحجة تردي الظروف الاقتصادية، ودعت الاجراء المعترضين على هذا القرار بحث الموضوع افراديا مع الادارة، وهددت القادة النقابيين بصرفهم فورا من الخدمة ان هم وجهوا تحفظا رسميا بحقوق الاجراء بواسطة النقابة. وعندما بلغها اقدام الاجراء على توقيع عريضة جماعية تحفظ حقوقهم وجهت تعميما آخرا بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٠ حذرتهم فيه من الاعتراض على قرارها الاول.

اتحاد البترول يتحرك

اتحاد نقابات مستخدمي وعمال البترول في لبنان، حذر في مذكرة وجهها الى الفعاليات النقابية والسياسية من خطورة اقدام الشركة على هذه الخطوة، وأورد مفاعيل عقد العمل الجماعي التي نقضتها الشركة، مع التعليقات الموضوعية بشأنها، على الشكل التالي:

١ ـ ايقاف العمل بمؤشر الغلاء الخاص بالشركة مع انه ورد في صلب العقود الجماعية المتتالية القاضية بتصويب الاجور آليا وسنويا منذ عام ١٩٤١. ان ضرر الغاء المؤشر لا يقتصر على عمال الشركة فقط بل يطال كافة اجراء شركات البترول لاعتمادهم هذا المؤشر في عقودهم الجماعية.

٢ ـ وقف الزيادة الآلية (٣٪ سنويا) مع انها واردة في صلب العقود الجماعية منذ عام ١٩٥٥.

٣ ـ احتفاظ الشركة بحق اختيار الاجراء الذين يبلغون سن التقاعد والتعاقد معهم. وهذا مخالف لنظام الشركة المطبق منذ تأسيسها ويهدف الى فرض استزلام الاجراء وابعادهم عن الولاء النقابي.

٤ ـ تجاوز كيان النقابة وعدم الاعتراف بها كممثل شرعي رغم ترخيص وزارة العمل والموافقة على نتيجة انتخابات المجلس الجديد.

٥ ـ نقض عقد العمل الجماعي المنتهي في ١٩٨١/١٢/٣١ مع أن القانون يفرض استمرارية مفاعيل العقد المنتهي حتى ابرام عقد جديد.

ماذا وراء تدابير شركة وردية؟

وأردفت المذكرة: رغم أن غالبية المرافق الصناعية والتجارية والخدماتية قلصت مداخيل اجرائها بسبب تأثر مداخيلها، الا أن شركات البترول استمرت تعمل بصورة طبيعية نظرا للحاجات الملحة للسلع التي تتعاطى تجارتها، وبمقارنة بسيطة نرى ان ثاني اكبر شركة بترولية في لبنان، بعد شركة وردية التي تعتبر الأولى، وهي شركة شل، التي تعمل في نفس الظروف الاقتصادية ويقارب عدد اجرائها عدد اجراء شركة وردية، لم تقدم على اي اجراء تعسفي رغم ان رواتبهم تفوق رواتب الشركة الاولى بين ١٥ و٣٠٪. كما ان تهديد الشركة بصرف جزء من اجرائها بداعي تقليص المصارفات ينفيه اقدامها على استخدام اجراء جدد بأجور متدنية، وهذا يؤكد أن جميع الاجراءات التعسفية واللاشرعية التي فرضتها شركة وردية ليست نتيجة الظروف الاقتصادية، بل وليدة مخطط قديم اساسه الجشع وغايته التخلص من النقابيين نتيجة حقد دفين على قادة نقابة اجراء الشركة الذين رفضوا مجاراة الادارة في تحقيق الاطماع الجشعة.

البرهان القاطع عنى.. الجشع!

والبرهان القاطع على جشع الشركة وعبثها ظهر جليا في العام ١٩٨٢ عندما أقدمت على محاولة ابتزاز خزينة الدولة بتفردها، دون غيرها من شركات البترول، بمطالبة وزارة النفط زيادة الجعالة في جدول تركيب الأسعار

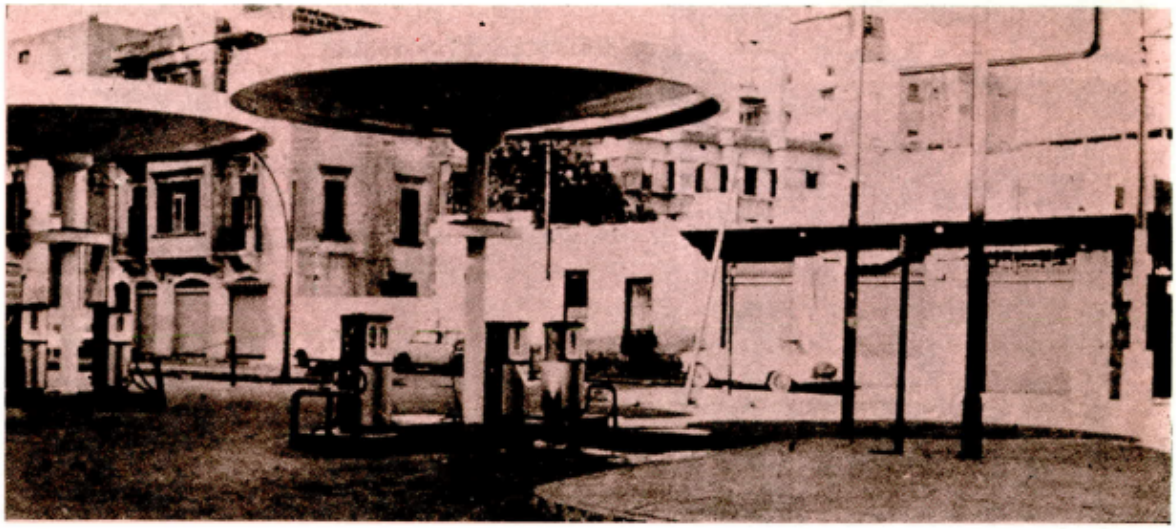

الملحوظ لجميع الشركات، مرفقة تفردها المطلبي بانذارات صرف وجهت لاربعين اجيراً، اي ثلث اجرائها، قصد افتعال اضطراب عمالي والضغط على الدولة لاقرار الزيادة المطلوبة. غير أن حرص النقابة على المصلحة العمالية والوطنية أحبط هذا المخطط معتبراً أنه لا يجوز للشركة زج الاجراء في موضوع لا علاقة لهم به، ورفض جعلهم ضحية الخلاف بشأنه، ونتيجة لهذا الموقف جمدت الشركة انذارات الصرف لمدة شهرين وصممت على التخلص من قادة النقابة، لادراكها أن اطماعها لا تتحقق الا بخلق نقابة داجنة ومسيرة، فأعطت رئيس النقابة حق استثمار احدى محطاتها وابعدته عن العمل النقابي، وصرفت تعسفا نائب الرئيس وامين سر نقابة المستخدمين، ولم يبق حجر عثرة سوى السيد جورج صقر، رئيس نقابة المستخدمين فطعنت بشرعية استمرار عضويته بحجة بلوغه السن القانونية، وعندما ردت وزارة العمل الطعن لعدم شرعيته ارتدت الشركة على اجرائها وصادرت ارادتهم الحرة بالترغيب والترهيب وطلبت اليهم عبر تعميم خطي اجراء انتخابات جديدة لنقابتهم وهددت صراحة بصرف كل من ينتخب السيد جورج صقر.

استقالة صقر هل حلّت المشكلة؟

تضيف المذكرة: في ظل هذا الارهاب الفكري الذي فرضته الشركة على اجرائها ونتيجة لمرارة الخيار لديهم بين التخلي عن ولائهم لمن رعى مصالحهم طوال ٤٤ عاما وبين انقطاع مورد رزقهم، أقدم السيد جورج صقر على تضحية شخصية بهدف انتشالهم من الصراع النفسي الذي اوقعتهم فيه الشركة، وتخلى عن رئاسة النقابة بعد ولاية استمرت ثلاثين عاما. وقد كان مقررا اجراء الانتخابات في ١٨/٢/١٩٨٤، الا أن الاضطراب الامني الذي اندلع في السادس من شباط الماضي حال دون ذلك.

لم تكن استقالة السيد جورج صقر «الانجاز» الوحيد الذي حققته الشركة اثر رفض وزارة النفط تعديل الجعالة حتى في ضوء مطالبة جماعية من شركات البترول، بل عمدت الى صرف عشرة اجراء كدفعة اولى ردا على هذا الرفض، وحالفت العقود الجماعية، وفككت اواصر النقابة وأقصت قادتها، مما جعلها عاجزة حتى عن التحفظ على اغتصاب حقوق الاجراء المكتسبة. وتجدر الاشارة انه لو تصدت الدولة للصرف التعسفي كما تصدت لمحاولة ابتزاز خزينتها لكانت دعمت النقابة في موقفها من مخالفة القوانين ونقض العقد الجماعي وانتهاك مقومات العدالة الاجتماعية.

مطالب عمال البترول

وتختم المذكرة قائلة: ان الوضع المأساوي السائد حاليا في شركة وردية ينذر بأوخم العواقب، ويجب التصدي له قبل تفشيه الى الشركات الاخرى وغيرها من المرافق الانتاجية مما يهدد فعالية الحركة النقابية في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وضمان حرياتها.. وتلافيا لهذه المحاذير الخطيرة تطالب المذكرة بردع الشركة المذكورة عن تماديها في الاستهتار بالقوانين وبمقومات العدالة الاجتماعية عبر الاجراءات التالية:

١ ـ المطالبة بالغاء الاجراءات التعسفية التي اتخذتها والابقاء على مفاعيل العقد الجماعي المنتهي ريثما يتم الاتفاق على عقد عمل جماعي جديد عملا بالقوانين اللبنانية.

٢ ـ مطالبة الشركة بعدم التعرض للحريات النقابية المشروعة واعداد تعميم تتعهد فيه بعدم تدخلها في الأمور النقابية والالتزام بهذا التعهد.

٣ ـ مطالبة الشركة بتعهد رسمي يقضي بعدم تعرضها على ديمومة العمل.

بين مافيا الدولار وسياسة الدولة المنحازة للاحتكارات :

«الانهيار الاقتصادي . . . ودور العمال»

بقلم الدكتور حسان حمدان

يوماً بعد يوم تتضافر المؤشرات التي تؤكد ان ما سبق ونبهت له الحركة النقابية التقدمية قد وقع وهو ان الانهيار الاقتصادي قد حصل وبلغت مفاعيله الاجتماعية حدود الخطوط الحمر.

والمؤشر البارز في هذا الصدد هو ما وصله سعر صرف الليرة تجاه العملة الاجنبية والدولار بالتحديد ليكشف على هذا الصعيد عمق الازمة وما يساهم في احتدامها من سياسات اقتصادية ونقدية للدولة واطراف البرجوازية والاحتكارات الكبرى.

فالدولار قد حقق ارتفاعاً تجاه عملتنا الوطنية بنسبة ٢٥٪ من بداية العام حتى شهر ايلول. والمراقبون الاقتصاديون يعزون اسباب هذا الارتفاع الى عوامل مختلفة ولكن بعضهم يتوقف عند المؤشرات الخارجية والبعض الآخر يتوغل الى الاسباب الداخلية. ولا شك ان لهذا الارتفاع اسبابه الخارجية وتتلخص في الاجراءات النقدية، والمالية للادارة الاميركية، وتحرير ودائع المقيمين من ضريبة الاقتطاع من الفوائد، واباحة تداول سندات الخزينة الاميركية من قبل المقيمين وغير المقيمين من الافراد، والمناخ السياسي العام المرافق للانتخابات الرئاسية وسط اشتداد التناقضات بين الولايات المتحدة وحليفاتها من الدول الغربية واليابان حول السياسات المالية والنقدية المفترض اتباعها على الصعيد الدولي بين الدول العشر الكبرى الرأسمالية.

وعلى اهمية هذه العوامل الخارجية الا ان مفاعيلها على الاقتصاد اللبناني كانت اقل حدة بكثير عما هي اليوم في ظل احتضار شبه كامل للبنى الاقتصادية الداخلية. وبتعبير آخر فان الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذه العوامل تصبح اكثر تدميراً واعمق في ظل الانهيار الاقتصادي الحاصل. فالاطار العام الذي يلف هذه الظاهرة هو استمرار تأزم الاوضاع السياسية والامنية الناتج من تأخر تنفيذ مقررات مؤتمر الحوار الوطني في لوزان وتحقيق بنود البرنامج المعلن لحكومة الوحدة الوطنية لجهة الاصلاحات السياسية وعدم التصدي الرسمي الفعال للمحتل الاسرائيلي على كل صعيد في الجنوب والبقاع الغربي وراشيا. اما القاعدة الاساسية التي تتحرك عليها ظاهرة ارتفاع الدولار في لبنان فهي الازمة الاقتصادية الاجتماعية التي أصبحت من العمق والحدة والشمولية التي لا يلائم وضعها سوى الانهيار والكارثة. ومن العوامل الداخلية الاخرى التي تسمح بانفلات التدهور المريع لقيمة الليرة من عقالها فيكمن باستمرار السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة على اسس قوانين الاقتصاد الحر الفوضوي الذي يتيح للاحتكارات الكبرى - الخارجية منها والداخلية - وللبرجوازية الكبرى وبعض اطرافها المنتمين الى ما يسمى بـ «مافيا الدولار» في الامعان بنهش الاقتصاد الوطني والسعي لتحقيق الارباح الخيالية باسرع وقت ممكن وعلى حساب المكلف اللبناني والمستهلك العادي وعلى حساب الانتاج الوطني ومقومات استنهاضه. ويجيء استمرار العجز في الخزينة وفي ميزان المدفوعات والارتفاع المتواصل والخطير للدين العام ليزيد من حدة الازمة ويفعل سلبياً على مستوى الليرة والاقتصاد ككل. ولا يخفى على احد ان مسببات هذا العجز يكمن في تقلص واردات الخزينة بسبب التهريب والمرافىء غير الشرعية.

وفي ظل هذا الفلتان الكامل وسياسة اليد المرفوعة للدولة - وفي الحقيقة سياسة الانحياز للرأسمال الكبير الاحتكاري - تقوم المضاربات التي تفتعلها مافيا الدولار والتي تشترك فيها بعض المصارف واطراف وقوى سياسية ورسمية معروفة وبعضها ينسق بشكل وثيق مع تدابير وخطوات تنفذها

اسرائيل تجاه الاقتصاد اللبناني والليرة اللبنانية. ولم يعد هذا الجانب من المؤامرة المدبرة من قبل اسرائيل وعملائها في الداخل خافياً على احد. وتؤكد ذلك بعض البيانات للقوى التقدمية والوطنية وبعض تصريحات شخصيات وفعاليات سياسية واقتصادية (لايمكن تصنيفها في خانة اليسار او القوى التقدمية - مثال رئيس الاتحاد العمالي العام السيد انطوان بشارة).

وتؤدي هذه المضاربات للمافيا الى ارتفاعات بسعر الصرف تصل احياناً الى عشرة او عشرين قرشاً - كهامش غير اعتيادي - في الساعة الواحدة! وما يدهش المواطن العادي الارتفاع المباشر لسعر بعض السلع الاستهلاكية والغذائية بين يوم وآخر يفرضه كبار المستوردين والتجار بحجة ارتفاع الدولار! وكأن البضاعة المخزنة منذ اشهر في المستودعات قد تم استيرادها على الفور بين ساعة واخرى وباسعار الدولار المرتفعة!

ان النتائج المترتبة عن هذا الوضع الاقتصادي الخطير وفي ظل سياسة الدولة السلبية على هذا الصعيد هي نتائج مدمرة على مستوى الاقتصاد الوطني لناحية عرقلة وتعقيد محاولات استنهاض واعادة البناء والاعمال، وعلى مستوى الانتاج الصناعي والزراعي والتصدير وبالتالي على مستوى شروط العمل للعمال في هذه القطاعات في ظل تسريحات للعمال واقفال لعشرات المؤسسات والمصانع في أقل من شهر - واخيراً على مستوى ظروف المعيشة وارتفاع اسعار واكلاف السلع والخدمات في ميادين المسكن والمأكل والملبس والطبابة والدواء والتعليم والاقساط المدرسية والكتب وفي ميادين النقل والخدمات العامة من مياه وكهرباء وهاتف وسواها.

ما هو الحل؟ كيف يمكن مواجهة هذا التدهور في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية؟ باختصار شديد وبوضوح شديد ايضا نقول ان الوصول الى الحل السياسي على قاعدة تحقيق البرنامج الحكومي والاصلاحات السياسية التي تطالب بها القوى الوطنية وبالتالي تأمين الاستقرار وتثبيت الخطط الامنية يشكل المدخل الوحيد لمعالجة الانعكاسات والنتائج الخطيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ولكن علينا التأكيد مرة اخرى وبوضوح ان تنفيذ الحل السياسي المنشود يبقى ناقصاً ومبتوراً اذا لم يرافقه حل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية اي تحقيق الاصلاح الاقتصادي الاجتماعي الجذري الذي يعالج هذه الازمات بالعمق ويساهم في منع عودة الحرب الاهلية بابعادها الاجتماعية بعد سنوات مقبلة. اما البرنامج الاقتصادي الاجتماعي للاصلاح فهو موجود لدى الحركة النقابية الديمقراطية والذي يشكل اساساً جيداً لأي برنامج سليم يمكن التوصل له بين كل الاطراف والفعاليات السياسية والاقتصادية والنقابية. وهذه الحلول على الصعد السياسية والاقتصادية غير ممكنة التحقيق الا اذا ترافقت وبمعنى آخر الا اذا تأمن شرط تحقيقها - وهو حل المسألة الوطنية بما هي تحرير الارض من الاحتلال الاسرائيلي وانتزاع الاستقلال الوطني الحقيقي وضمان السيادة الوطنية عل كل شبر من ارض الوطن فالمسألة الوطنية والمسألة السياسية الداخلية والمسألة الاقتصادية الاجتماعية كل لا يتجزأ ولا يمكن عزل الواحدة عن الاخرى. من هنا فان الطبقة العاملة والحركة النقابية الديمقراطية معنيتان مباشرة بالنضال الواحد تجاه هذه المسائل الثلاث معاً. انه تحد كبير. ولكن الطبقة العاملة بتراثها النضالي التاريخي قادرة على رفع هذا التحدي وتحمل مسؤولياتها الوطنية ويبقى الاساس المطلوب للقيام بهذا الدور: وعي مصالحها وطنيا واجتماعيا وتحقيق وحدتها - وحدة كل العمال على اختلاف انتماءاتهم الطائفية والمذهبية والفكرية وتوزعهم الجغرافي - وتطوير نضالاتها اليومية والالتفاف حول حركتها النقابية الديمقراطية.

تصحيح الاجور عن عام ١٩٨٢

اتخذ مجلس الوزراء في احدى جلساته المنعقدة في بكفيا، قراراً بتصحيح الاجور في القطاعين الخاص والعام، تضمن المبادىء الاساسية التالية:

١ - جعل الحد الادنى للاجور للذين دخلوا او يدخلون العمل بعد ١ - ١ - ١٩٨٥، ١٢٥٠ ليرة.

٢ - جعل الحد الادنى للاجور للذين كانوا في العمل قبل ١ - ١ - ١٩٨٤، ١٢٦٠ ليرة اي بزيادة ١٦٠ ليرة ونسبتها ١٤،٥ في المئة.

٣ - تصحيح الاجور للشطر الاول من الراتب من ١٢٥٠ الى ٣٠٠٠ ليرة بنسبة ١٠ في المائة.

٤ - تصحيح الاجور للشطر الثاني من الراتب ٣٠٠٠ الى ٦٥٧٢ ليرة ٧ في المائة. وكل راتب فوق ذلك يستفيد من الحد الاقصى للزيادة.

- على الا تقل الزيادة عن ١٦٠ ليرة ولا تزيد عن ٥٥٠ ليرة.

وقد اوضح مقرر لجنة مؤشر غلاء المعيشة احمد منيمنة ان كل من كان في العمل قبل ١ - ١ - ١٩٨٤ يستفيد من زيادة على الاجور لا تقل عن ١٦٠ ليرة ولا تزيد عن ٥٥٠ ليرة ووفقاً للنسب التي اقرت على شطور الاجر.

أضاف: ويستفيد من هذه الزيادة كل من اتم الـ ٢٠ عاماً ويعمل كامل دوام المؤسسة، وكل زيادة غلاء معيشة اعطيت في سنوات سابقة تحتسب من اصل الراتب.

وردا على سؤال قال: بالنسبة للعمال والموظفين الذين حصلوا على سلفة على زيادة غلاء المعيشة. فان هؤلاء يستفيدون من مرسوم تصحيح الاجور اذا كانت السلفة اقل من النسب التي حددها المرسوم، اما اذا كانت السلفة اكبر فتعتبر حقا مكتسبا.

الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية المتدهورة وموجبات النضال العمالي

اذا كان الغزو الاسرائيلي للبنان، واحتلال قسم واسع من اراضيه، والامعان في ضرب اقتصاد المناطق المحتلة وتأثيره المباشر وغير المباشر على الاقتصاد الوطني بوجه عام، قد زاد وعمّق من حدة المشكلة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة اللبنانية ومختلف فئات الاجراء ومحدودي الدخل،

واذا كانت مشاريع الهيمنة الفئوية والطائفية والحزبية الفاشية قد ألحقت بالبلاد وبمرافقها وقطاعاتها الحيوية الاساسية اضرارا يفوق حجمها اي تصور نتيجة للاصرار على تنفيذ هذه المشاريع بالقوة والعنف بعيدا عن مصالح الوطن والمواطنين، اذا كان كل ذلك صحيحا فإن ما زاد من عمق المأساة هذه سياسة الدولة نفسها التي «قدمت استقالتها» من الدور ومن الواجب الذي عليها ان تقوم به باتجاه مصالح المواطنين وتجاه الاقتصاد الوطني.

لقد اتبعت الدولة ولا تزال سياسة اليد المرفوعة تاركة للتكتلات المالية ولحفنة من التجار ولأصحاب العمل الحبل على الغارب، حيث تجري يوميا عمليات واسعة من المضاربات المالية والعقارية وتجري عملية استنزاف للمواطنين المستهلكين وافقارهم بدرجات وخطوات متسارعة، مما يضع البلاد امام خطر الافلاس والمجاعة.

ولا تكتفي **الدولة** باتباعها سياسة اليد المرفوعة هذه، بل انها تعمل على رفع الدعم عن بعض السلع الاساسية، كالمحروقات والرغيف وتتقاعس ومنذ امن بعيد عن جباية الضرائب من اصحاب الرساميل والمصالح الكبرى، ناهيك عن صدها كل مطالبة بتعديل السياسة الضريبية كي يبقى من تمثلهم من المتمولين بمنأى عن «شر» دفع الضريبة.

ويكفي ان نشير الى القليل من الامثلة الاضافية حتى يتبين ان النهج الذي **تسلكه** الدولة لا يمكن ان يكون الا مقصودا ومتعمدا فسعر الدولار الاميركي تجاوز السبع ليرات وخلال اكثر من سنة بقليل زاد بنسبة حوالي ٢٥٪ وذلك من دون ان تقدم الدولة عبر وزارة المالية والمصرف المركزي لاتخاذ أي اجراء يضع حداً لحفنة المضاربين بالعملات ولا تبخل الدولة هنا عن اطلاق تصريحات الاستهجان لما آلت اليه اسعار الدولار في حين ان الناس تدفع ثمناً غالياً لهذا الارتفاع الخطير ومن لحمها الحي.

وثمة مسألة اخرى يجدر الوقوف عندها وهي: قضية فرع تعويض نهاية الخدمة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث ان سنة ١٩٨٥ المقبلة سوف تكون موضع استحقاقات ماليه ضخمة على الصندوق للمضمونين من دون ان تكون للصندوق بسبب من ادارته ومن سياسة الدولة «المرنة» تجاه اصحاب العمل امكانية تلبية هذه المستحقات بدون زعزعة وضع الصندوق كما تشير تقارير الخبراء.

وينطبق ذلك وبصورة واضحة على فرع الضمان الصحي حيث انه بالاضافة للعجز المرتقب الذي وصل اليه هذا الفرع عبر الاستمرار بالتقديمات التي يقوم بها بدلاً من تطوير هذه التقديمات، نقول انه بالاضافة لذلك فإن تقديمات هذا الفرع نفسها وبالحجم الذي هي عليه لا تؤمن سد أية ثغرة من التكاليف الصحية التي يدفعها المضمونين.

واذا تجاوزنا قضايا الضمان والغلاء المستشري، فإننا نصطدم باستمرار توقف السلطة عن اصدار مراسيم لحل قضية اشهر التعطيل القسري منذ الاجتياح الاسرائيلي وحتى اليوم، مضافا اليها عدم التعاطي بشكل جدي ومسؤول مع قضية البطالة التي اضيف لجيشها (اي البطالة) عشرات الألوف منذ الاجتياح ولا تزال اعداد العاطلين عن العمل في ازدياد مضطرد.

ومن جهة أخرى فإن الجو (الايجابي) الذي توحي به مواقف المسؤولين تجاه قضية تصحيح الاجور هو جو ملغوم، حيث ان هناك اتجاها نحو حصر الزيادة اذا ما زيدت بنسبة تقل عن المؤشر لعام ١٩٨٣، في حين أن للعمال بذمة اصحاب العمل والدولة ما يوازي اكثر من هذه الزيادة عن السنوات السابقة وبالتالي فإن السلطة على ما يبدو تتجه الى اعطاء العمال بعضا من المخدر وبشكل يهدف الى ذر الرماد في العيون عن طريق الحديث الايجابي حول تصحيح الأجور.

اننا في الحركة النقابية التقدمية باتخاذ موقف يصل الى حد الاضراب العام اذا لم نُلبَّ، وابرز هذه المسائل هي:

١ ـ تصحيح الاجور بالنسبة التي طرحها الاتحاد العمالي العام اي ١٧,٥٪ وبمفعول رجعي من أول عام ١٩٨٤.

٢ ـ اصدار مرسوم يعالج قضية علاقات العمل والاجور عن اشهر التعطيل القسري.

٣ ـ التدخل المباشر من قبل سلطة الوصاية على الضمان ووضع حد للمخاطر التي تهدده عن طريق اتخاذ اجراءات جذرية وسريعة.

٤ ـ مباشرة المكتب الوطني للدواء أعماله.

٥ ـ اعطاء القروض اللازمة للمركز التعاوني السكني للبدء بمساهمة جدية في حل ازمة السكن.

٦ ـ وضع مشروع مبادىء لسياسة ضريبية تصاعدية عادلة.

٧ ـ وضع مخطط لسياسة تربوية تهدف الى توسيع قطاع التعليم الرسمي والى اقفال «دكاكين العلم» التي تعمل على نهب المواطنين. ←

صيف العامل وشتاء الايام السوداء

تاه العامل اللبناني بين الامن والسياسة حتى نسي حقوقه الاجتماعية والاقتصادية واصبح مبتغاه حفظ رأسه من نشوة قناص أو من قذيفة عشوائية او من وضعه على لائحة المفقودين والمخطوفين. تاه في وقت وجب عليه الصمود امام هذا الريح الاصفر العابث بالبلاد وبمقدراتها الاجتماعية والاقتصادية والانسانية.

المواطن اللبناني والعامل اللبناني بشكل خاص بطل عن حق وحقيق ليستمر في صراعه مع هذه المعاناة التي طالت، ولكن لا بد ان نصل الى مخرج هذا النفق المظلم وعساه قريباً.

ولبنان ليس البلد الوحيد الذي تمر عليه رياح الاحداث والحروب والصراعات، فثمة شعوب اخرى ايضاً عانت الامرين خاصة خلال الحرب العالمية الثانية، رياح الاحداث والحروب والصراعات، فثمة شعوب اخرى ايضاً عانت الامرين خاصة خلال الحرب العالمية الثانية، ولكن الفرق بيننا وهذه الشعوب انها وصلت الى وضع حد لمعاناتها واستطاعت أن تنهض بالسرعة الكافية من كبوتها، ولكن ليس بهذه السهولة بل بواسطة جهود بذلتها خلال فترة معاناتها.

من هنا نتوجه الى العمال والنقابات كي لا تبقى مسترسلة في غفوتها وكبوتها وان تستدرك أمورها قبل ان تصبح عبئاً ثقيلاً جداً من شأنها ان تسحق كل ما هو عمال ونقابات.

موسم النهوض حان الآن، ونقولها الآن لأن الظرف خصب لتحقيق كل ما من شأنه ان يضع العدالة الاجتماعية على الطريق القويم التي تحلم بها كل حركة عمالية نقابية. يجب ألا نيأس من هذه الظروف الاقتصادية السوداء بل على العكس انها الظروف الملائمة تماماً لانتشال المكاسب المحقة التي تدخل في اطار العدالة الاجتماعية في المجتمع اللبناني.

الوضع الاقتصادي تعبث به القلة والصراعات بين العمال وارباب العمل بلغت ذروتها، الصناعة في شبه شلل، واللقمة اصبحت مغمسة بالدم، ولكن ليكن ذلك حافزاً للوقوف عنده واستغلاله ايجابياً في سبيل المصلحة العمالية العامة. رب العمل بحاجة ماسة حالياً للعامل لا لشيء الا في سبيل استمراريته، وهنا الظرف الملائم لانتشال المكاسب العمالية ونعني بها المشاركة في التقرير داخل المؤسسة وجعل رب العمل يساعد ويساهم بواسطة قوانين اجتماعية في ارساء عدالة اجتماعية حقة.

انها المرحلة الملائمة للتحدث الى رب العمل من باب واسع ومن مستوى المساواة.

ان دعوات رب العمل للعمال في هذه الظروف الى وضع التصور والخطط الملائمة للنهوض بالاقتصاد، ما هو الا ظاهرة ناتجة عن معاناة هذه الاحداث، من هنا وجب على النقابات التيقظ الى هذه الظاهرة والاستفادة منها وعدم الارتماء في احضان هذه الدعوات. والاهم ايضاً في هذه المرحلة هو رص الصفوف النقابية والمحافظة على وحدة جسمهم والانصراف الى وضع الخطط والدراسات المستقبلية وعدم التلهي بالمهاترات الامنية والسياسية التي قد تطيح ليس فقط بالشعب والبلاد بل بالارض ايضاً وبالقيم الانسانية والاجتماعية.

فلا بد للمدفع هذا ان يصمت اجلا أو عاجلا وهو سيصمت ولكن الاهم ان نستفيق من غفوتنا هذه قبل ان تصبح ابدية، لأن مصلحتنا واحدة وهدفها انساني ومثالي وهو تحقيق عدالة اجتماعية نعيش بكنفها بحرية وكرامة، ولا نتمنى اكثر من ذلك. انتفاضتنا النقابية هي بالنهاية الاساس وهي الوحيدة التي يلتقي عندها الجميع مهما تشعبت المذاهب والأراء السياسية، وقطع المسافة يبدأ بالخطوة الاولى وهي الاكثر كلفة لأن ما يليها يصبح سهلا.

سمير فرح

واخيرا فإن مجموعة القضايا المطروحة هذه اذا ما تبنتها الحركة النقابية عن طريق اقرار روزنامة عمل زمنية في الاتحاد العمالي العام يمكن ان يكون اساسا للتعبئة العمالية والجماهيرية. ويمكن كذلك ان تعيد للاتحاد العمالي العام دوره ومكانته كمدافع عن مصالح وحقوق الطبقة العاملة، وكذلك مصالح اكثرية الفئات الشعبية من ابناء وطننا.

عبد الكريم سيف الدين
رئيس نقابة عمال الميكانيك والصلب في الجمهورية اللبنانية

مذكرة لمحافظ بيروت بمطالب عمال البلدية

رفعت نقابة عمال بلدية بيروت التي يرئسها النقابي علي سلامة، الى محافظ مدينة بيروت الاستاذ متري النمار، مذكرة وافية بمطالب العمال المزمنة، تضمنت النقاط الآتية:

أولاً: تعويض نهاية الخدمة:

أ ـ احتساب تعويض نهاية الخدمة على اساس شهرين ونصف تعويض عن كل سنة خدمة بعد العشرين سنة أسوة بموظفي بلدية بيروت لأن الاجراء يدفعون نفس نسبة تعويض الصرف التي يدفعها الموظفون اي (٦٪) من الراتب شهريا.

ب ـ احتساب تعويض نهاية الخدمة على اساس الاجر الاخير للأجير اسوة بالموظفين.

ثانياً: ادخال نسبة العشرة بالمئة التي يتقاضاها اجراء وموظفو بلدية بيروت كتعويض غلاء معيشة منذ عام ١٩٧٥ في صلب الرابت.

ثالثا: حول التعويض الخاص:

تنفيذ قرار لجنة التنسيق التي شكلت بقرار من حضرتكم بتاريخ ٧٨/٢/٧، والقاضي باعطاء تعويض خاص (بدلا عن أيام الآحاد والاعياد) بنسبة تتراوح بين ٤ و١٢٪.

رابعاً: سلم الرواتب: نتيجة للغبن اللاحق بعمال بلدية بيروت كنتيجة لتدني نسبة اجورهم بالمقارنة مع سنوات الخدمة الفعلية نطالب باعطاء كافة الاجراء درجتين استثنائيتين وادخالها في صلب الراتب وان تكون على الشكل التالي:

درجة واحدة للذين لهم في الخدمة عشر سنوات وما دون ودرجتان للذين لهم عشر سنوات وما فوق.

خامساً: التصنيف

يطالب المجلس بتنفيذ البند الرابع من قرار المجلس البلدي الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٢ المتضمن وضع مشروع نظام خاص لتحديد فئات الاجراء والشروط الخاصة لتصنيفهم، وتنفيذ القرار الصادر عن سعادتكم بتاريخ ١٩٨٢/٨/١٨ تحت رقم ٢٤٧/ب.

والقاضي بتشكيل لجنة خاصة لتنفيذ مضمون قرارات المجلس البلدي.

سادساً: ملء الشغور:

نظرا للنقص الحاد في ملاك البلدية وفي صفوف الاجراء يطلب مجلس النقابة ملء الشغور باعطاء الافضلية لموظفي واجراء البلدية، وذلك عملا بالقانون الذي وضع موضع التنفيذ بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٥٨.

سابعا: حول التدرج:

نطالب بتنفيذ البند الثالث من القرار رقم ١٠٢ الصادر بتاريخ ٧٩/١٠/٥ عن مجلس البلدية والمصدق من قبل مجلس الوزراء.

ثامنا:

أ ـ تنفيذ مضمون مطالعة مجلس الخدمة المدنية رقم ٥١٩/٤٤٠ والقاضي باعطاء الاجازات الادارية عن عامي ٨١ و٨٢ على اساس النسبة، آخذا بعين الاعتبار الظروف الاستثنائية القصوى التي فرضت على العمال التغيب عن العمل.

ب ـ التأمين على آليات البلدية وذلك لرفع المسؤولية الخاصة والغير مشروعة عن السائقين.

ج ـ اقرار وتنفيذ مشروع اللباس الخاص والذي هو قيد الدرس في المجلس البلدي لمدينة بيروت منذ عام ١٩٨٢ وذلك في ضوء اقتراحات مجلس نقابة عمال البلدية في هذا الشأن.

تاسعاً:

معاملة شهدائنا الذين استشهدوا في متفجرة البسطة الاخيرة خلال قيامهم بواجبهم اسوة بزملائهم شهداء الاطفائية الذين قضوا في منطقة الظريف واعتبارهم شهداء الواجب وصرف مساعدة استثنائية لعائلاتهم على غرار ما تم بالنسبة لشهداء الاطفائية.

رئيس نقابة عمال توزيع المحروقات :

نطالب بابقاء الدعم على القمح والمحروقات ووضع حد للهيمنة الاقتصادية الطائفية

رفضت نقابة عمال توزيع المحروقات، بلسان رئيسها السيد سليمان حمدان، تحرك وزير الاقتصاد السيد فيكتور قصير الرامي الى الغاء الدعم عن المحروقات وتمنت أن يكون عنده الجرأة لاعادة الدعم على الطحين والقمح وزيادته على أصناف أخرى بدل التفكير بالغائه نهائياً.. وشرح السيد حمدان أسباب الاعتراض على تحرك وزير الاقتصاد قائلاً: سنقاوم هذا التحرك بشدة، الا اذا وافق الوزير قصير على المشاريع المطروحة من قبل النقابات المعنية، وهذه المشاريع هي: مشروع التنمير الذي قدمته نقابة السواقين، ومشروع تعاونية توزيع الكاز المنزلي الذي تعده نقابتنا.. عندها، وعلى ضوء موقفه من هذين المشروعين، يمكن التفاوض والوصول الى الصيغة الفضلى لخدمة المواطن وتأمين مصلحته..

ورأى حمدان انه «لا يمكن حل أزمة المحروقات الا اذا اعتمدت الدولة مبدأ الشركات المختلطة التي يمكن عبرها ايجاد الضوابط التي تمنع التلاعب والاحتكار».

كيف يتم التلاعب ؟

وعن التلاعب الذي تقوم به شركات الغاز قال السيد حمدان: لقد انخفض سعر قارورة الغاز في الفترة الاخيرة بشكل ملحوظ مما اعتبره المواطن مكسباً له، ولكن بأسف نقول ان انخفاض السعر كان على حسابه وليس لمصلحته، بسبب التلاعب الفاضح في الوزن، فقد انخفض وزن القارورة من ١٠ كلغ غاز صافي الى ٧ كلغ منها ٦ كلغ غاز و١ كلغ هواء، وهذه تشكل خسارة كبيرة للمواطنين تمر دون حسيب أو رقيب، لأن الطريقة التي تعتمدها مصلحة حماية المستهلك في المراقبة هي في منتهى الغباء بل تدعو الى السخرية، خاصة عندما نعلم بأن مراقبي حماية المستهلك يطلبون السماح لهم بالاشراف على الأوزان في بعض الحالات، وليس بشكل متابعة دائمة كما يفترض ان يكون. وباعتقادنا ان على هذه المصلحة اعتماد أساليب متقدمة تشرف من خلالها اشرافا كاملا على التعبئة وتلاحق المخالفين وتنزل العقوبات الرادعة بحقهم، وتحدد السعر الذي تراه مناسبا لهذه السلعة..

وختم السيد حمدان حديثه قائلا :

ـ نلفت نظر المسؤولين، وتحديدا القادة الوطنيين، طالما نحن في مجال الحديث عن قضايا المحروقات، بأن يعملوا لايجاد مستودعات خاصة بهذه المواد (كاز، بنزين، غاز، مازوت) في المناطق الوطنية، حتى لا تبقى هذه المواد تحت سيطرة فئة معينة بسبب وجود المستودعات الخاصة بها حاليا في منطقة الدورة، بهدف منع وقوع اعداد كبيرة من المواطنين تحت هيمنة الفئات المسيطرة هناك... فبسبب وجود هذه المستودعات هناك يدفع اللبنانيون الآن الضرائب لحزب الكتائب تحت سمع الدولة وبصرها، وهذا ما يضر بمصالح الوطن والمواطن على حد سواء، ويزيد من الاعباء على الخزينة العامة.

سليمان حمدان

بائعو الكاز المتجولون يحصلون على بدل خدمات

اصدرت المديرية العامة للنفط في وزارة الصناعة والنفط، بعد الجهود المتواصلة التي بذلتها نقابة عمال توزيع المحروقات، قراراً يحمل الرقم ٥٠، يتعلق بصرف «بدل خدمات» لبائعي الكاز المنزلي عن سنتي ١٩٨٢ و١٩٨٣.

وقد شمل هذا القرار ٦٤ بائعاً سيتال كل منهم مبلغاً مقداره ٧٤٨٨ ليرة.

وتقوم النقابة بالاتصالات اللازمة لقبض هذه المبالغ للمستفيدين منها.

احياء ذكرى القائد النقابي

مصطفى العريس

مهرجان عمالي وطني حاشد يؤكد على دعم المقاومة الوطنية واستمرار النهج الوحدوي الديمقراطي النقابي

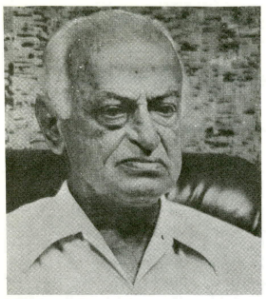

أحيت اللجنة الوطنية اللبنانية لتكريم القائد النقابي والوطني الكبير مصطفى العريس في ٢٣ آب الماضي، ذكراه الاولى، بمهرجان خطابي كبير في سينما كونكورد، حضره الآلاف من العمال والشخصيات السياسية والنقابية والحزبية والثقافية والاجتماعية والنسائية في لبنان.

وقد تحول هذا المهرجان الى مظاهرة عمالية وطنية عبر فيها الخطباء عن دعمهم للمقاومة الوطنية ضد الاحتلال الاسرائيلي، ولمعركة التحرير والتوحيد وتحقيق الاصلاح الديمقراطي.

كما تحول المهرجان الى مناسبة للتأكيد على استمرار النهج الوحدوي الديمقراطي في الحركة النقابية، الذي ناضل العريس طيلة حياته من أجل ترسيخه وتطويره.

وتكلم في المهرجان كل من السادة: خليل نعوس، الوزير السابق الدكتور عبد الرحمن لبان، النائب الوطني نجاح واكيم، الدكتور أسامة فاخوري، سعيد مغربل، علي سلامة، جورج حاوي، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي.

واختتم المهرجان بكلمة قيمة للاتحاد الوطني للنقابات القاها النقابي سليمان الباشا، نائب رئيس الاتحاد الوطني، وهذا نصها:

أيها السيدات والسادة

ايها الرفاق والاصدقاء

ايها الحفل الكريم

لقائدنا الكبير مصطفى العريس مكانة خاصة في قلوبنا نحن اعضاء الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، لانه كان ولا يزال بالنسبة لنا المثل الاعلى الذي يقتدى به في النضال من اجل المصالح الحقيقية للطبقة العاملة، كان يقارع الاستعمار الفرنسي ويناضل ضد الارهاب الرجعي ويقاوم طغيان البورجوازية الحاكمة وهاجمه الاساسي دائماً وحدة الطبقة العاملة وحركتها النقابية. بهذا المنظار كان يرى الامور دائماً، وعلى هدى هذا الضوء الساطع كان يسير.

ناضل ضد الحرب وفي سبيل السلام العالمي وشارك في المؤتمر الوطني من اجل الاستقلال وهو يضع هذا الهدف نصب عينيه، حتى استطاع تحقيقه بعيد الاستقلال في عام ١٩٤٤، فكانت أول وحدة للطبقة العاملة اللبنانية بقيادة الاتحاد العام لنقابات العمال والمستخدمين الذي وحد الحركة النقابية لاول مرة في لبنان..

وكانت اولى ثمار هذه الوحدة هي قانون العمل الذي تحقق بعد نضال عسير عام ١٩٤٦ فاهتزت ارجل البورجوازية خوفاً، واعتبرت انه لا بد من اعادة تفتيت الطبقة العاملة وحركتها النقابية اذا كانت وحدتها تستطيع تحقيق مثل هذه الانجازات العظيمة، ولهذا عملت على حله واقفال مكاتبه بالشمع الاحمر آنذاك.

وابتداء عهد جديد من النضال المرير كان ابو شاكر خلاله يتعرض الى شتى انواع القهر والاضطهاد والارهاب، ولكن رؤياه المستقبلية الجلية كانت ابعد بكثير من ان تحجبها عنه كل انواع التنكيل والتعذيب.

بهذه الرؤيا شارك في تأسيس اتحاد النقابات العالمي، وبها ايضاً وقف في المنابر الدولية يدافع عن القضية الفلسطينية وعن حق الشعب الفلسطيني في العودة الى ارضه وبناء دولته المستقلة، وبها ساهم في لجنة تقصي الحقائق حول الارهاب الفاشي

ضد النقابيين ايام حكم شاه ايران البائد، ومن اجل هذه الرؤيا ايضاً قضى عدداً كبيراً من سني حياته في السجون والمعتقلات، ثم قضى عدداً مماثلاً في المستشفيات والمصحات، وبقيت الرؤيا واضحة جلية امامه وبقي محورها الاساسي وحدة الطبقة العاملة وحركتها النقابية.

وما لبثت النواة التي زرعها مصطفى العريس ان اينعت واثمرت فكان الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، الذي يشكل امتداداً لنهجه الديمقراطي وتطلعاته الوحدوية. ناضل لسنوات طويلة تحت اسم النقابات الست، ثم كتلة النقابات المنفردة حتى تمكن من الحصول على الاعتراف الرسمي به كاتحاد في عام ١٩٦٦. وطوال هذه السنوات كان يتابع طريق ترسيخ الديمقراطية النقابية عبر عقد المؤتمرات الدورية التي ابتدأت تقاليدها منذ الاتحاد العام وتتابعت ايام الكتلة واستمرت مع الاتحاد الوطني وصولاً الى المؤتمر التاسع الاخير.

ومع قيام الاتحاد الوطني للنقابات ابتدأت مرحلة جديدة ايضاً في النضال من اجل اعادة الوحدة الى صفوف الطبقة العاملة والحركة النقابية، وهذه الوحدة التي أصبحت شعاراً دائماً لمؤتمراته منذ مؤتمر فندق الميرادور في خلدة عام ١٩٦٩ مروراً بالمؤتمر الثامن في فندق النورماندي عام ١٩٧٥ وصولا الى المؤتمر التاسع الاخير في فندق الكارلتون.

وقد استطعنا تحقيق خطوات واسعة في هذا الطريق اثناء فترة النضال الوطني والديمقراطي منذ تأسيس الاتحاد حتى بداية الاحداث الدامية عام ١٩٧٥. فالى جانب شمول كافة المنظمات النقابية في الاتحاد العمالي العام في اول ايار عام ١٩٧٠ الذي نعتبره حداً ادنى من وحدة العمل النقابي قابلا للتطوير والترکيز على اسس ديمقراطية سليمة، تحققت في تلك الفترة منجزات عمالية ونقابية شديدة الاهمية، ابتداء من تحقيق قانوني الضمان الاجتماعي وعقود العمل الجماعية ووصولاً الى تعديل المادة (٥٠) من قانون العمل والمرسوم ٣٤ المتعلق باحتكار التمثيل التجاري. وقد تحققت هذه المنجزات على قاعدة سلسلة طويلة من النضالات الحامية كان ابرزها مظاهرة الرغيف التي نظمها الاتحاد الوطني للنقابات وضمت اكثر من خمسين الف عاملا في ٢٧ آب ١٩٧٤، وكذلك الاضراب العام الشهير الذي دعا اليه الاتحاد العمالي العام في ٢ نيسان من العام نفسه.

ثم ما لبثت ان جاءت الاحداث اللبنانية، وابتدأت مؤامرات تقسيم لبنان وضرب الحياة الديمقراطية فيه وتحطيم مكتسبات الطبقة العاملة التي حققتها خلال فترة النضال الوطني الديمقراطي. فكان لا بد لنا من التصدي لكل هذه المؤامرات مع التمسك بوحدة الاتحاد العمالي العام والحفاظ عليها لانها اصبحت رمزاً للتمسك بوحدة لبنان بالاضافة الى اهميتها بالنسبة لنضال الطبقة العاملة في مواجهة الاحداث ونتائجها..

وتطورت الاحداث وتفاقمت الى ان كان الاجتياح الاسرائيلي الذي وصل الى العاصمة بيروت ثم تراجع بفضل المقاومة

سليمان الباشا

الوطنية الشرسة وانسحب مرغماً الى ارض الجنوب والبقاع الغربي وراشيا. فاصبحنا نناضل الى جانب الحركة النقابية اللبنانية ضد الاحتلال ومن اجل التحرير، تماماً كما كان مصطفى العريس يناضل في سبيل تحرير لبنان من الاستعمار الفرنسي، واصبحت لنا قضية توازي قضية فلسطين التي كان ابو شاكر يعتلي المنابر الدولية مدافعاً عنها، واصبح مبدئياً اكثر تمسكا بوحدة الاتحاد العمالي العام لضرورة مشاركته في النضال الوطني التحرري بما في ذلك دعم ومساندة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال، ومواجهة النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها الاحتلال الاسرائيلي تجاه الاقتصاد الوطني عامة والطبقة العاملة والجماهير الشعبية الكادحة بصورة خاصة.

وعلى خطى مصطفى العريس ايضاً لعب الاتحاد الوطني للنقابات ولا يزال يلعب دوراً بارزاً ومتقدماً على الصعيدين العربي والدولي واوقد العديد من الوفود ابان الاجتياح الاسرائيلي الى

جانب من الحضور

البلدان العربية وبلدان اوروبا الشرقية والغربية للاتصال بقياداتها النقابية وتنظيم المؤتمرات الدولية والمهرجانات الجماهيرية لشرح قضيتنا اللبنانية امام الرأي العام العالمي عامة والعمالي والنقابي خاصة، ضد تدخل قوات الحلف الاطلسي في بلادنا هذه القوات التي خرجت من لبنان مرغمة لتجوب عباب البحر الاحمر بحجة التفتيش عن الغام يكونوا هم زارعوها، ومن اجل تحرير ارضنا من الاحتلال الاسرائيلي وبناء لبنان الجديد العربي الديمقراطي الموحد.

لقد ادركت طبقتنا العاملة ان صيانة مصالحها الحقيقية هو تحقيق وحدتها الناجزة والحفاظ على وحدة حركتها النقابية وتطويرها. وهي لن تقبل بعد اليوم بتحميلها نتائج الاحداث وعواقبها. اننا باسم الطبقة العاملة نعاهدك يا ابا شاكر اننا سنكمل طريقك الذي رسمت لنا معالمه بنضالك المتفاني وعزيمتك التي لا تلين لن يثنينا قمع ولا ارهاب، لا في معسكرات الاعتقال في انصار والجنوب، ولا في معتقلات الارهاب حيث يرزح الوف المخطوفين والمعتقلين. لن نقبل الا بتحرير ارضنا حتى آخر شبر منها، ولن نسمح بسرقة مياهنا وخيراتنا ولن نقبل الا باحلال الامن والاستقرار في جميع الاراضي البنانية وفتح جميع الممرات والطرقات والاطاحة بكل اشكال التقسيم والكانتونات، وفرض وحدة لبنان الكاملة على اساس ديمقراطي علماني لا طائفي. ولن نقبل الا بتمثيل الطبقة العاملة في الهيئة التأسيسية واعطائها مكانها الطبيعي في البرلمان والمشاركة في الحكم والهيئات التقريرية الدستورية التشريعية والتنفيذية.

واننا لواثقون اننا بتحقيق هذه الاهداف النبيلة السامية نكون قد اوفينا قائدنا الكبير وتابعنا مسيرته في سبيل تحقيق الاهداف التي نذر نفسه ووهب حياته من اجلها، ونكون قد احللناه في المنزلة المناسبة ليس في قلوبنا فقط، بل في قلوب كافة ابناء الطبقة العاملة اللبنانية والجماهير الشعبية والكادحة..

العمال الزراعيون يطالبون بالانصاف والمساواة

قام وفد يمثل اللجنة الوطنية التأسيسية لاتحاد نقابات العمال الزراعيين في لبنان، بزيارة وزير العمل وعدد من الشخصيات الوطنية، وفي مقدمهم الاستاذين وليد جنبلاط ونبيه بري، وقيادة الاتحاد العمالي العام، وقدموا لهم مذكرة تشرح قضية عمال الزراعة المزمنة، ننشر نصها في ما يلي:

«نحن اللجنة الوطنية لاتحاد نقابات العمال الزراعيين في لبنان نتشرف بان نعرض لحضرتكم واقع ومعاناة العمال الزراعيين في لبنان والمشاكل التي يواجهونها والمطالب المحقة والمزمنة التي لم يبت بأمرها بعد.

ان العمال الزراعيين في لبنان يشكلون من حيث العدد نصف الطبقة العاملة اللبنانية تقريباً.

فحسب احصاءات الدولة والاحصاءات التي اجريناها ميدانياً نحن فان عددهم يصل الى حدود الـ ١٢٥ الف عامل وعاملة زراعية مضافا اليهم نفس الرقم تقريباً من العمال العرب والاجانب العاملين في الزراعة وهم موزعون على المناطق اللبنانية التالية:

البقاع: ٦٠ الف عامل وعاملة.

الجنوب: ٣٠ الف عامل وعاملة.

الجبل: ١٠ الاف عامل وعاملة.

الشمال: ٢٥ الف عامل وعاملة.

ان هؤلاء العمال نصفهم من العمال الدائمين والنصف الآخر مؤقتين حيث تتراوح مدة عملهم في المؤسسة الواحدة وعند صاحب عمل واحد اكثر من عشرة اشهر في السنة.

ويبلغ عدد النساء العاملات في الزراعة بحدود الاربعين في المئة وهم موزعون على ميادين العمل التالية:

١ ـ زراعة الخضروات والزراعات التقليدية.

٢ ـ زراعة البستنة.

٣ ـ شركات ومزارع الدواجن والابقار والحيوانات الاليفة الاخرى.

٤ ـ شركات ومؤسسات التوضيب والتبريد المعدة للتصدير.

٥ ـ شركات ومعامل الالبان والاجبان ومسالخ الدجاج.

٦ ـ شركات الاسمدة والادوية والبذور والاليات الزراعية.

ان هذه الفئة الاجتماعية الكبيرة العدد هي من حيث تمركزها موجودة في المناطق الزراعية الاكثر حرمانا في لبنان وهي كذلك اكثر فئات الطبقة العاملة اللبنانية حرماناً على الاطلاق.

لجهة جرمانها من حقها بالاستفادة من قانون العمل اللبناني وحرمانها من قانون الضمان الاجتماعي بكل فروعه اللهم اذا استثنينا بعض العمال الزراعيين الدائمين الذين طبق عليهم المرسوم الصادر عام ١٩٧٤ في شهر نيسان وهذا المرسوم قد جعله المشترع اللبناني غامضا لجهة عدم تحديده بوضوح من هو العامل الدائم وبذلك ترك لصاحب العمل ولاجتهادات دوائر

العمل تقرير ذلك وهذا قد الحق ضرراً فادحاً بحقوق العمال.

كذلك فان العمال الزراعيين محرومون من حقهم بتحديد دوام العمل حيث ان عملهم يصل الى اكثر من ١٢ ساعة عمل في اليوم.

وهم محرومون ايضا من حقهم بالساعات الاضافية ويوم الراحة الاسبوعية وتعويض نهاية الخدمة الا على اساس قانون الموجبات والعقود، وكذلك حق التقاضي لدى مجالس العمل التحكيمية ومن الاستفادة من زيادات غلاء المعيشة وتصحيح الاجور، ومحرومون من الوساطة والتحكيم لدى وزارة العمل وكذلك من حق تمثيلهم بمجالس العمل وادارة الضمان الاجتماعي. اضافة الى ذلك فان الدولة تتهرب وبشكل متعمد من اعطاء التراخيص النقابية لنقابات العمال الزراعيين في المناطق والتي هي في ادراج وزارة العمل منذ اكثر من ثماني سنوات وكذلك الترخيص لاتحادهم المهني الوطني دون الاستناد الى اي مبرر قانوني حيث ان قانون العمل واضح في تحديده للنقابات الزراعية في المادة ٥ الفقرة ٣ من قانون العمل وكذلك المادة ٧ الفقرة ٢ من نفس القانون كما ان وزارة العمل قد اجازت التراخيص لنقابات اصحاب العمل في القطاع الزراعي مثل نقابة مزارعي وفلاحي البقاع ونقابة مزارعي التبغ في الجنوب ونقابة التفاح والاشجار الجبلية المثمرة في لبنان واتحاد المزارعين ونقابة مربي الخنازير، وحرمتنا نحن العمال الزراعيين من حق التنظيم النقابي او الاعتراف بنقاباتنا وباتحادنا المهني مع العلم ان هذه النقابات وهذا الاتحاد يمارسون العمل منذ عام ١٩٧١ حيث عقدت مؤتمرات دورية لهم في المحافظات وانتخبوا نقاباتهم وكذلك اتحادهم على الصعيد الوطني وذلك بحضور ومشاركة وزارة العمل والاتحاد العمالي العام.

وهم في نفس الوقت يمارسون دورهم الطليعي داخل الحركة النقابية ويجرون المفاوضات مع اصحاب العمل ويوقعون عقود العمل وجلسات الوساطة لدى وزارة العمل بصفتهم الرسمية.

واتحاد نقابات العمال الزراعيين في لبنان هو عضو في الامانة العامة لاتحاد عمال الزراعة العرب وعضو في الاتحاد العالمي لعمال الزراعة والغابات والمزارع اضافة الى نشاطه العربي والدولي عبر حضوره العشرات من المؤتمرات والندوات واللقاءات العربية والدولية فيما يتعلق بطرح مطالب العمال الزراعيين ام لجهة طرح قضيتنا اللبنانية.

وعليه فانه لمن المعيب حقا الا تعترف بنا وزارة العمل عن طريق حجز تراخصينا النقابية في ادراجها في الوقت الذي نحن فيه وعلى ارض الواقع من اكبر الاتحادات النقابية في لبنان والاكثر فاعلية من حيث الاحاطة بعمالنا والاكثر تمثيلا حيث تصل نسبة المنتسبين نقابياً الى حدود الـ ٥٠ الف عامل وعاملة زراعية.

اننا ونحن نتقدم منكم بهذه المذكرة فاننا نلخص لكم المطالب التالية وهذه المطالب هي:

اولا: اعطاء التراخيص النقابية لنقاباتنا في المحافظات ولاتحاد نقابات العمال الزراعيين في لبنان.

ثانياً: تعديل المادة السابعة الفقرة ٢ من قانون العمل لجهة شمول العمال الزراعيين باحكامه.

ثالثاً: تطبيق المرحلة الثانية من قانون الضمان الاجتماعي على كل العمال الزراعيين وبكل فروعه.

رابعاً: وقف اعطاء اجازات العمل في الزراعة للعمال الاجانب.

خامساً: حق تمثيلنا بمجالس العمل التحكيمية ومجلس ادارة الضمان.

اننا ونحن نتقدم بهذه المذكرة وهذه المطالب لنا كامل الثقة بانكم ستكونون الى جانبنا بتبنيكم لمطالبنا المحقة هذه والتي نناضل من اجل تحقيقها اسوة بعمال القطاعات الاخرى».

من يرعى معاقي الحرب في لبنان؟

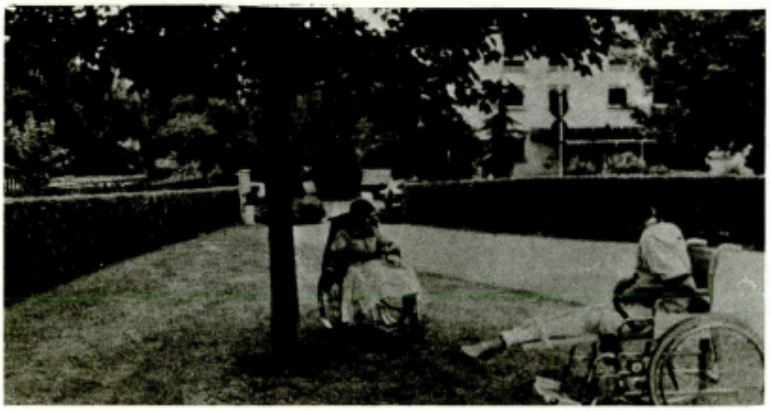

«فلتكن الحرب.. وليحكم الاقوى».. عبارة رددها بيار الجميل، تعبيراً عن موقف سياسي، رافض للحل السياسي، مستقوٍ بقوات حلف الأطلسي وجيش الاحتلال الاسرائيلي..

وما أن انتهى من قول هذه العبارة حتى انهمرت القذائف من كل الاتجاهات، والى كل المناطق، حاملة معها المزيد من الدمار والالام.

وطوال السنوات العشر الماضية، كان جنون الحرب هو القانون الاساسي، وكانت قذائف المدفعية، تصب حممها دون توقف أو تعب. وكان القصف العشوائي لا يميز بين مسكن أو متجر أو مدرسة. وكانت الضحايا بعشرات الالوف بين قتيل وجريح ومعاق.

وكأن الصراع المسلح لا همّ له سوى اغتيال الحاضر والمستقبل، بادعاءات مزيفة تحمل في مضامينها اصراراً على السيطرة والهيمنة الطائفية، ورفض أي حل يقوم على مبادىء التعاون والمشاركة والانصاف.

وهكذا كانت نتائج «الجولات الحربية» مزيداً من الجرحى والقتلى والمشوهين الابرياء.

وما يهمنا في هذا المجال الآن، هو تناول مأساة المعاقين، الذين فقدوا الايدي والارجل والعيون، وباتوا في الواقع موضوعاً رئيسياً، لا يمكن تجاهل أبعاده الوطنية والانسانية.

فهناك عدة الآف، من المواطنين، صغاراً وكباراً، أصبحوا بين عشية وضحاها، معاقين. ومشكلتهم باتت ملحة، لا تقل أهمية عن أي قضية وطنية أخرى، وتتطلب الحلول الملائمة والسريعة.

قد يردد البعض أن الحظ العاثر، أو القضاء والقدر، كان من نصيب هؤلاء المواطنين، وهم من مختلف المناطق والطوائف.

وقد يقول البعض الآخر «أن الانسان ليس بيديه ورجليه «بل «يكفيه عقله».

وفي الواقع، أن من يضع يده في الماء ليس كمن يضعها في النار.

إن هؤلاء المواطنين المعاقين، الذين اضطروا الى حمل مأساة الحرب حتى نهاية العمر، أصبحوا «قضية وطنية وانسانية» لا تحتمل الكثير من المطالبة والمماطلة والتأجيل.

وأبرز المشكلات التي تواجه كل لبناني معاق هي الآتية:

١ ـ إن نفقات علاج وتأهيل المعاق، وهي تتطلب طويلاً، باهظة للغاية. واذا كانت بعض القوى والاحزاب السياسية تعمل على معالجة أنصارها، من خلال المساعدات الطبية التي تحصل عليها من دول أجنبية، فإن العديد من المواطنين المعاقين، ما زالوا يخضعون للعلاج في لبنان، دون أن ينالوا أية مساعدة فعلية.

٢ ـ إن الاطراف التي يتم تركيبها للمعاقين، وخاصة للصغار منهم، يجب أبدالها كل عام على الأقل. وحتى الآن لم يفكر أحد بتحمل نفقاتها.

٣ ـ إن المعاق بحاجة للعون، لاتمام دراسته، أو للعمل تأميناً لحاجات عائلته. وحتى الآن، ما زال هذا الجانب متروكا للمصادفات، ولا يوجد لدى السلطة أي جهاز مختص للتعاطي معه.

إن المشكلة تتلخص في طرح السؤال الآتي: من يعيد الاعتبار الانساني الى المواطنين المعاقين بصورة دائمة، وهم عدة ألوف؟

إن اولاد النواب والوزراء ورؤساء الاحزاب، ما زالوا بألف خير. فهم في مدارس العواصم الاوروبية، لا يعكر مزاجهم تفجير هنا أو قصف هناك..

ولكن هؤلاء الأولاد، ليسوا كل اللبنانيين.

المطلوب ان يفكر «من هم فوق» «بمن هم تحت»، ممن اضطرتهم اوضاعهم الاجتماعية، الى البقاء في الوطن، فكان أن نالوا «نصيبهم» من القصف العشوائي.. والاعاقة.

لا نريد بالطبع، أن نتباكى كثيراً على ما حلّ بنا من خراب ومآسي.

وإنما نريد أن نطرح مشروعاً على «أهل الحكم»، في البنود التالية:

١ ـ ضرورة انشاء مؤسسة عامة تتولى احصاء ورعاية المعاقين في كل ما يحتاجونه من علاج ونفقات اطراف ودراسة.

٢ ـ اصدار قرار يقضي بتوظيف كل معاق في دوائر الدولة، حسب مؤهلاته، وتوفير سبل العيش الكريم للجميع.

٣ ـ انشاء مشروع سكني خاص بهؤلاء المواطنين، ضمانا لمستقبلهم.

٤ ـ احياء يوم للمعاقين في لبنان والعالم، الذين ذهبوا ضحية الحروب، من أجل أن نتذكر دائما الاهوال والمصائب، فلا نسلك طريق العنف الفاشي من أجل التسلط والهيمنة.

ولتذهب دعوات الحرب إلى الجحيم مع أصحابها.

ـ حياة شرف الدين ـ

الطائرات في سماء بيروت دليل استقرار في الوطن

الموظفون في الشركتين

الوطنيتين يدفعون الثمن الغالي

«الطائرات المدنية في سماء بيروت، دليل استقرار في لبنان».

هذه العبارة ترددت على ألسنة المواطنين، في مختلف المناطق، الذين عانوا الكثير من ويلات الحرب، وطاولت مطار بيروت، هذا المرفق الوطني الهام، الذي كان وما زال يعتبر في نظر اللبنانيين والعالم الخارجي، بوابة الشرق.

ولكن هذه البوابة اقفلت قسراً بفعل القذائف العشوائية التي تساقطت على المدرجات والابنية، وأصابت العاملين بخسائر بشرية ومادية، والاقتصاد الوطني بخسائر هائلة، لا يمكن أن تعوض بسهولة.

عشر مرات اقفال

ومنذ اندلاع الصراع في لبنان، في عام ١٩٧٥، تعرض مطار بيروت للاقفال عشر مرات، تفاوتت مدتها بين مرة وأخرى، حيث كانت كالآتي:

في عام ١٩٧٦:

اقفل المطار من ١٦ كانون الثاني حتى ٢٣ منه. ومن ٦ حزيران حتى ٢٣ منه.

في عام ١٩٨٠

اقفل المطار من ٢٨ حزيران حتى ٩ تشرين الثاني.

في عام ١٩٨١

اقفل المطار من ٢١ حزيران حتى ١٣ تموز بسبب اضراب فنيي المطار، حيث جرى استخدام مطار رياق العسكري بديلاً موقتا له.

في عام ١٩٨٢

اقفل المطار من ٢١ نيسان حتى ١٣ أيار. ومن ٨ حزيران حتى ٣٠ أيلول، بسبب الاجتياح الاسرائيلي.

في عام ١٩٨٣

اقفل المطار من ١١ آب حتى ١٨ منه ومن ٢٨ آب حتى ٢٩ منه. ومن ١٩ تشرين الثاني حتى ١٦ كانون الأول، بسبب حرب الجبل.

في عام ١٩٨٤

اقفل المطار من ٦ شباط حتى ٨ تموز بسبب حرب الشحار الغربي وانتفاضة بيروت والضاحية.

فيكون مجموع ايام الاقفال ٥١٩ يوماً.

الخسارة بالارقام

وهذا يعني بلغة الارقام ان كل يوم اقفال يساوي لدى شركة طيران الشرق الأوسط ـ الخطوط الجوية اللبنانية مليوناً ونصف مليون ليرة لبنانية.

لقد تحملت الشركة المذكورة خسائر باهظة تمثلت بمبلغ اجمالي قدره ٦٥٠ مليون ليرة منها: ٤٥٠ مليون ليرة ديون للدولة ٢٥٠ مليون وللمصارف التجارية ١١٠ مليون و٥٠ مليون قرض خاص لاصلاح مرائب التصليح و١١ مليون منشآت.

والجدير بالذكر أن الشركة تدفع رواتب وأجور شهرية بقيمة ٢٠ مليون ليرة، فيما دمّر لها ٥ طائرات واعطب ٥ أخرى.

مكانة الشركة

إن هذه الشركة المملوكة لعدد من البيوتات الرأسمالية، تتوزع اسهمها كالآتي:

٦٢٪ من الاسهم ملك شركة انترا للاستثمار

٢٦٪ من الاسهم ملك أيرفرانس

وما تبقى من الاسهم فتخص مجموعة شركات كويتية ومساهمين لبنانيين.

شركة طيران الشرق الاوسط: عنوان الثقة

وهي تملك امكانيات ضخمة، من حيث الثقة المحلية والدولية بها، وما لديها من موجودات. فهي ما زالت تسيّر على خطوطها ١٨ طائرة نفاثة، منها ٣ جمبو عملاقة.

ويعتبر المراقبون ان الخسائر الباهظة التي لحقت بالشركة لا تشكل عقبة على الاطلاق، اذا ما عادت الاوضاع في لبنان إلى حالتها الطبيعية، واستمر العمل في المطار بصورة منتظمة.

حركة المطار

لقد استخدم المطار خلال الاربع السنوات الماضية ٥٠٠٩٥٥ راكباً، وبلغت حركة الطيران ٨٤٣٩٨ رحلة.

ولكن حركة الركاب العابرين، تقلصت كثيراً بسبب الوضع الأمني، كما تقلص عدد القادمين العرب والاجانب من اجل السياحة والاصطياف الى درجة الصفر.

كذلك توقفت حركة نقل المسافرين والبضائع والرسائل والطرود البريدية. وانعدمت العائدات الجمركية التي كانت تقدر سنوياً بـ١٠٠ مليون ليرة.

الموظفون يدفعون الثمن

أما بالنسبة للموظفين في شركة طيران الشرق الاوسط فقد ازداد عددهم من ٤٧٦٧ إلى ٥٢٣٢.

وكانت الشركة قد حسمت ٢٥٪ من الراتب عام ١٩٧٦ لكنها سرعان ما أعادت الحسم لاصحابه وحققت ربحاً صافياً في عام ١٩٧٧ قدره ٢١ مليون ليرة.

أما اليوم، فإن الحسم طاول جميع الموظفين، حيث لم يقبض الواحد منهم أكثر من ٢٥٪ من أجره. وهذا يعني أن آلاف العائلات أصبحت من دون الدخل الكافي للمعيشة.

وينطبق هذا الوضع على العاملين في شركة تي. أم ـ أي، التي ما زالت ادارتها متوقفة عن العمل في المطار بسبب ما لحقها من خسائر. كما أنها ما زالت متمسكة برسائل الانذار بالصرف لاكثر من نصف موظفيها.

تجاه هذه المشكلة المأساوية، يتطلب من الحكومة والحركة النقابية، التدخل المباشر، عبر لجنة مشتركة، لضمان حسن سير العمل في المطار، وتأمين ديمومة العمل لجميع الموظفين، وحل المشاكل العالقة في الشركتين الوطنيتين، والاسراع في أعمال تأهيل المطار، ليستعيد دوره السابق عن جدارة.

لقد ثبت للجميع، أن مطار بيروت، حلقة اتصال ومواصلات هامة مع العالم، لا يمكن الاستغناء عنه. وعلى الحكم أن ينتهي من تقاسم «الجبنة الطائفية» رحمة بالمواطنين وبمستقبل هذا الوطن.

فرع جبهة التحرر العمالي
في مطار بيروت

العودة الى... تقبيل الارض

الجمعية العمومية لنقابة السائقين تتخذ مقررات هامة

انعقدت في نهاية آب الماضي في مقهى عروس البحر، الجمعية العمومية لاعضاء نقابة سائقي ومالكي السيارات العمومية في بيروت التي يرئسها النقابي عبد الامير نجده، حيث ناقشت اوضاع ومطالب المهنة، وأصدر بياناً تضمن مقررات هامة، هذا نصه:

جانب من الجمعية العمومية

ان الجمعية العمومية للسائقين العموميين المنعقدة بدعوة من نقابة سائقي ومالكي السيارات العمومية في بيروت في مقهى عروس البحر، يوم الخميس بتاريخ ٣٠ آب ١٩٨٤، وبعد الاستماع الى التقرير المالي المقدم من المجلس التنفيذي، وبعد الاستماع الى تقرير المجلس التنفيذي للنقابة الذي قدمه رئيس النقابة خلال الفترة السابقة ما بين الاجتماعين على الأصعدة الوطنية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية والنقابية وبعد مناقشة مستفيضة لجدول الأعمال والتقرير المقدمة من المجلس التنفيذي تقرر الجمعية العمومية ما يلي:

أولاً: تتوجه الجمعية العمومية بتحية الاكبار والاجلال لشعبنا في الجنوب والبقاع الغربي وراشيا لصمودهم البطولي في وجه قوات الاحتلال الصهيوني وعملائهم وتصديهم لممارساتهم الاجرامية الارهابية. وتتوجه بتحية خاصة لابطال جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، في الذكرى الثانية لانطلاقتها، طليعة التحدي والتصدي وتجدد كامل الدعم والمساندة لها ولكل أبطال الجنوب الصامد في انتفاضتهم العارمة الشجاعة ضد المحتلين دفاعاً عن الشعب والأرض والمياه في سبيل وحدة الوطن واستقلاله واستعادة شرف الأمة وكرامتها من أجل مستقبل تسوده الحرية والديمقراطية والمساواة.

وتدعو الجمعية العمومية كل القوى الحريصة على استقلال الوطن ووحدته، لترص صفوفها وتوحد جهودها وتوظف كل امكاناتها دعماً لجبهة المقاومة الوطنية في معركة التحرير، التي هي معركة كل لبنان والمهمة الأولى والأساسية لكل مواطن، والتي على نتائجها يتوقف مصير الوطن كياناً وشعباً.

كما تدعو الجمعية العمومية الدولة لايلاء معركة التحرير كل اهتماماتها وأن تسخر في سبيلها كل امكاناتها المادية والعسكرية والمعنوية والسياسية، وفي مقدمة ذلك تبنيها لجبهة المقاومة الوطنية واحتضانها ومدها بكل وسائل القوة والاستمرار.

ثانياً، رفض وشجب كل أشكال الهيمنة والتقسيم والتفتيت وكل المظاهر الطائفية والمذهبية والمناطقية باعتبارها جميعاً ضد مصالح الشعب ولا تخدم سوى أعداء الوطن ومخططاتهم.

ثالثاً، التشديد على تثبيت الأمن والاستقرار ومنع العودة للاقتتال وتحقيق الخطة الأمنية المتوازنة على كل الأراضي اللبنانية واطلاق جميع المخطوفين والمحتجزين واعادة جميع المهجرين من كافة المناطق الى أماكن سكنهم وعملهم الأصلية منذ عام ١٩٧٥، والتعويض على متضرري الضاحية ورأس النبع والاسرع بانجاز الوفاق الوطني على قاعدة تحقيق الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبمشاركة الممثلين الحقيقيين للطبقة العاملة في جميع الهيئات التي ستنشأ.

رابعاً، مكافحة الغلاء بكافة مظاهره، وفي كافة الميادين، وخاصة المواد الاستهلاكية وأقساط المدارس وتكاليف الطبابة والاستشفاء والدواء، والسكن باعتبارها أكثر أبواب الانفاق إستنزافاً للأجور والمداخيل المحدودة، ومطالبة الاتحاد العمالي العام بالمعالجة الجدية لهذه المسائل، لا عن طريق طرحها وحسب بل عن طريق بلورة الأشكال والأساليب النضالية الفعالة الكفيلة بحل هذه المشاكل ترسيخاً لوحدة وتضامن الطبقة العاملة وحركتها النقابية وتحقيقاً للعدالة وتمتيناً للوحدة ودفعاً لمعركة التحرير.

خامساً، الموافقة على نشاطات وتحركات المجلس التنفيذي ودعوته لمضاعفة الجهود لتمتين وتوطيد وحدة السائقين العموميين دفاعاً عن حقوقهم ومطالبهم.

سادساً، أخذت الجمعية العمومية علماً بتثبيت رديات البنزين عن عام ١٩٨٣ وأعلنت تمسكها بالرديات للسنوات القادمة.

سابعاً، الموافقة على قرار المجلس التنفيذي القاضي بانشاء تعاونية لبيع قطع الغيار للسائقين، وتفويض المجلس

التنفيذي اتخاذ جميع الاجراءات الادارية والمالية والتنظيمية لانجاز هذا المشروع.

ثامناً، الموافقة على مشروع التنمير التأجيري كما اقترحته النقابة وربطه بالرديات.

تاسعاً، قيمت الجمعية العمومية ايجابياً ما حققته النقابة على صعيد استفادة السائقين العموميين من تقديمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتدعو النقابة الحركة النقابية لمعالجة مشاكل الضمان نهجاً وسياسة وليس فقط من الناحية الادارية والتقنية البحتة انطلاقاً من كون هذه المؤسسة أحد أهم منجزات الطبقة العاملة.

عاشراً، دعوة المجلس التنفيذي لمضاعفة الجهود لوضع حد لمزاحمة السيارات الخصوصية العاملة بالاجرة.

حادي عشر، الاستمرار بالمطالبة بفرض التعرفة الرسمية للبنزين والبالغة ثلاثين ليرة لبنانية للصفيحة الواحدة.

ثاني عشر، المطالبة بايجاد فرع لمعاملات الميكانيك للسيارات العمومية في مقر وزارة الداخلية.

ثالث عشر، الموافقة على البيان المالي المقدم من المجلس التنفيذي لعامي ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣.

الامن في مصانع الشويفات ـ الناعمة

أصدرت امانة السر العامة في الحزب التقدمي الاشتراكي بياناً، جاء فيه ما يلي:

«تأميناً لحسن سير العمل في معامل منطقتي الشويفات والناعمة، وتنفيذاً لارادة حضرة رئيس الحزب في ذلك والداعية دائماً الى ضبط الوضع في منطقة المصانع، وخلق الجو الملائم للعودة الى العمل الذي فيه مصلحة الجميع يمنع منعا باتا دخول العناصر المسلحة الى حرم المصانع، ويكلف قادة الفصائل والقطاعات بتنفيذ هذا التعميم تحت طائلة المسؤولية».

امين السر العام
فؤاد سلمان

خطوة تعاونية جريئة:

تعاونية الاتحاد الوطني للنقابات العمالية تبني مركزا جديدا مساحته ٢٥٠٠ م٢ في منطقة جسر الكولا ـ المدينة الرياضية

في هذا الوقت بالذات الذي يزداد فيه هجوم كبار التجار والمحتكرين على امتصاص الاجور المحدودة للعمال والمستخدمين وذوي الدخل المحدود من موظفين وحرفيين ومزارعين صغار وغيرهم. هذا بالاضافة الى ما يشكله لدور القذر الذي تقوم به مافيا الدولار والمضاربات بالعملات الاجنبية الصعبة. وما تؤدي الى انعكاسات خطرة بالنسبة للاقتصاد اللبناني، وما يؤديه هذا التلاعب من اجهاض كل زيادة ينالها العمال نتيجة للارتفاع الفاحش للاسعار بحجة ارتفاع اسعار الدولار بالنسبة الى الليرة اللبنانية.

ان ارتفاع كلفة المعيشة في جميع ابوابها وبخاصة في السكن والاستشفاء والطبابة والدواء. والتعليم. والنقل وغيره التي تشكل عبئا ثقيلا على كاهل ابناء الطبقة العاملة، اصبحت لا تؤدي الى الحرمان وانخفاض مستوى المعيشة فحسب بل الى أزمة اقتصادية واجتماعية متفاقمة جدا.

بالنسبة للسكن فإن ازمة السكن تذر قرنها، اذان الارتفاع الفاحش لايجارات السكن اذا وجدت فإنه يتخللها ايضا دفع خلوات لمالكي العقارات او لشاغليها ترتفع من عشرات ألوف الليرات الى مئات الالوف، ومع ان هناك حركة بناء لا بأس بها فانه من النادر جدا ان تجد شقة للايجار فكل البناء المستحدث مخصص للبيع بالشقق وليس للايجار، وقد ادى ذلك الى أزمة سكن حادة وازمة اجتماعية وخاصة بالنسبة للشباب. حيث انها تقف حجر عثرة بوجه رغباتهم بالزواج لان اوضاعهم المادية لا تمكنهم من استئجار شقة او شراء مسكن.

اما المشكلة الصحية وهي الاستشفاء والطبابة والدواء فانها تشكل عقدة قاسية بالنسبة للمريض نظرا للارتفاع الجنوني في تكاليفها بالرغم من وجود الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. لقد اصبح المرض مصيبة كبرى خاصة اذا تطلب الاقامة في المستشفى فهناك التصوير على الأشعة والكمبيوتر وغرفة العمليات والسرير واجور الاطباء الباهظة وكذلك الدواء الذي اصبح كالزئبق ترتفع اسعاره باستمرار لان طريق الانخفاض مقفلة وغير سالكة.

اما الاقساط المدرسية فلقد اصبحت عائقا بوجه كل من يريد ان يستعين بمدرسة خاصة لتعليم اولاده لان المدارس الرسمية لا يمكن ان تستوعب عدد الطلاب الذي يزداد سنويا بنتيجة ازدياد عدد السكان ومحدودية عدد المدارس الرسمية واستيعابها للتلاميذ بالاضافة الى انخفاض مستوى التعليم الرسمية خاصة في المدارس الابتدائية.

اما النقل فهو يقتطع جزءاً لا بأس به من دخل رب العائلة لان ليس هناك اي نقل عام مع العلم ان وسائط النقل هي من الامور الهامة التي يجب على الدولة ان توليها اهتمامها (اوتوبيس، سكك حديد، مترو) فهل الدولة ستعمل في المستقبل القريب على حل ازمة النقل بادخال الوسائل المتطورة وباتخاذ تدابير عملية لحل مشكلة الازدحام التي تغرق فيها المدينة والتي تستهلك الوقت والبنزين والتأخر عن المواعيد وما يتأتى عنها من ضرر بالاقتصاد اللبناني وبمصالح الناس.

مشروع مركز جديد

في هذا الوقت بالذات وكما فكر الاتحاد الوطني لنقابات العمال

مكان المشروع الجديد

والمستخدمين في وقت سابق مماثل لهذا الوقت تقريبا بالنسبة لارتفاع الاسعار في السبعينات عندما وضعنا مخططا لتأسيس تعاونية استهلاكية. وذلك من منطلق تحسس الاتحاد بالأوضاع التي يعانيها العمال، والمبادىء والاهداف التي يعمل بموجبها في سبيل مساعدة العمال والمستخدمين في الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يمرون بها ومن اجل تخفيف الاعباء عن كاهلهم.

وبالتعاون مع مجلس ادارة التعاونية خطا الاتحاد الوطني خطوة جريئة في سبيل انشاء مركز جديد للتعاونية في منطقة المزرعة العقارية قرب «جسر الكولا ونقابة المهندسين والضمان الصحي» وذلك تجاوباً مع رغبة الاعضاء في التعاونية والحاحهم في المطالبة بتأسيس مركز جديد للتعاونية. خاصة وان العديد من هؤلاء الاعضاء الذين يزداد عددهم باستمرر، واصبح الآن يزيد عن تسعة آلاف وثلاثماية عضو، يقيمون في مناطق من الصعب وصولهم الى فروع التعاونية لأسباب عدة، وان تأسيس مركز للتعاونية في هذه المنطقة يستجيب للحاجة الملحة لهؤلاء الاعضاء.

مساحة المركز ٣٥٠٠ م٢

وفي ١٥ أيار / ١٩٨٢ اتم مجلس ادارة التعاونية مفاوضاته مع اصحاب العقار رقم ٢٣٧٨ خاصة نبيل سلامة واخوانه، ووقع عقدا يتيح للتعاونية بناء ثلاث طوابق سفلية في هذا العقار تبلغ مساحتها ما يزيد على ثلاثة آلاف وخمسماية متر مربع بمبلغ قدره مليون وخمسماية الف ليرة لبنانية، تدفع على ثلاثة اقساط، وثم دفع القسط الاول وقدره خمسماية الف ليرة لبنانية فور التوقيع على العقد. وتكليف مكتب للهندسة بوضع الخرائط للمشروع. وتكليف مؤسسة البحوث والاستشارات بوضع دراسة علمية اقتصادية واجتماعية لهذا المشروع وآفاق تطوره والنتائج التي يمكن ان يحققها.

في كثير من الاحيان «تجري الرياح بما لا تشتهي السفن» فلقد اكفهر سماء لبنان بعد بضعة ايام وبدأت موجة الاجتياح الاسرائيلي للاراضي اللبنانية وخيم جو الحرب والمجازر الدموية على البلاد. وقد ادى ذلك الى توقف دولاب العمل وبخاصة في منطقة بيروت التي كانت مسرحا للحرب، وقد تزعزع الاقتصاد، وتوقفت البنوك عن منح اي تسليف لمشاريع عمرانية.

وها نحن بعد مرور اكثر من سنتين على توقيع العقد مع اصحاب العقار. وبالرغم من ان الوضع لم يستقر نهائيا بعد. ولكن هناك بوادر امل وبعض الدلائل تشير الى ان الوضع يسير في طريق الحل. وهناك خطوات ايجابية بدىء بتحقيقها بعد تشكيل حكومة الاتحاد الوطني برئاسة الاستاذ رشيد كرامي التي يشارك فيها عدد من الوزراء الوطنيين، فإن ذلك قد بعث الارتياح في النفوس، وان الجميع يأملون متابعة هذه الخطوات الايجابية ليعم السلام في ربوع هذا البلد.

واستنادا الى هذا التفاؤل عمدنا الى تلزيم تنفيذ هذا المشروع التعاوني الهام الذي سيكلفنا حوالى الثلاثة ملايين ليرة لبنانية في المرحلة الاولى من انشائه المحددة في البناء والباطون والسقوف للطوابق السفلية الثلاثة. على ان يبدأ وضع برنامج المرحلة الثانية عند استكمال المرحلة الأولى.

لقد اقدمنا على هذه الخطوة الجريئة في تنفيذ هذا المشروع يشجعنا الاتحاد الوطني لنقابات العمال مقدما لنا المساندة المادية والمعنوية واتحادي عمال البناء والاخشاب. والاغذية الذين اخذوا على عاتقهم حملة الاكتتاب بالاسهم من العمال والاصدقاء واستعداد مجلس الادارة ولجنة المراقبة لايجاد مختلف السبل التي يمكنها ان تساعد مساعدة فعالة واتخاذ كافة التدابير التي تؤدي الى النجاح في تحقيق هذا المشروع.

دعم من الجميع

ولا بد لنا من التنويه بأهمية الدعم الذي لاقيناه من المديرية العامة للتعاونيات والاتحاد الوطني للتسليف التعاوني حيث منحنا قرضا ماليا لتنفيذ هذا المشروع وان هذا القرض سيسهم في تنفيذ المرحلة الاولى. ولنا ملء الثقة بأن هذا الدعم المادي والمعنوي اللذين حظيا بهما سيكونا حافزا لنا في متابعة نشاطنا وهذا يشجعنا اكثر فأكثر على المضي في مشروعنا.

واننا سنعتمد على اصدقائنا كما اعتمدنا سابقا عليهم عند تأسيس تعاونيتنا في خندق الغميق عن طريق بالاكتتاب بالاسهم وبالقروض مهما كانت صغيرة. وذلك ايمانا منهم بأن هذا المشروع التعاوني هو لهم ويخدم حاجاتهم وسيعملون على مساندته ودعمه ماديا ومعنويا. وكما كانوا يعتبرون التعاونية هي تعاونيتهم وهي ملكهم فلا يزال هذا الاعتبار قائما وانهم سيمحضون هذه الخطوة كل تقدير للادارة ولدورها في الحفاظ على التعاونية وحمايتها، والسعي باستمرار لتطويرها وتعزيز موقعها في الحركة التعاونية.

نقولا اللحام
رئيس مجلس ادارة التعاونية الاستهلاكية لنقابات الاتحاد الوطني

الحرب قصمت ظهر القطاع الفندقي

لمع : نؤيد مطالب اصحاب العمل شرط الزامية ديمومة العمل

أبلغت نقابة أصحاب الفنادق وزير السياحة الاستاذ وليد جنبلاط، ووزير التجارة والصناعة الاستاذ فيكتور قصير، ضرورة اعادة النظر بمشكلة الديون المترتبة والمستحقة على القطاع الفندقي في هذه المرحلة، وتوفير القروض لاصحاب الفنادق لتمكينهم من اصلاح وترميم أو اعادة بناء هذه المؤسسات..

وكانت الفنادق، او ما تبقى منها، قد عمدت، في محاولة للحد من العجز الذي وقعت فيه، الى تقليص جهازها الاداري والاعتماد على خدمات «مرافقة» كالمطاعم والحفلات الفنية والسهرات لتأمين ديمومة عمل بعض الموظفين والعمال، وبالتالي الابقاء على استمرارية عمل المؤسسة، فلعل وعسى تعود تلك الايام.

فما هي قصة هذا القطاع الذي كان من أهم القطاعات اللبنانية، والذي شهد فترةازدهار ذهبية، حتى انه كان يضاهي في خدماته وازدهاره ارقى المؤسسات الفندقية العالمية؟

منذ عام ١٩٧٥ توقف نشاط الفنادق، سواء في العاصمة او في الجبل، عن أية حركة ما عدا بعض أشهر الصيف حيث كانت تستقبل بعض اللبنانيين الهاربين من المعارك، أما الحركة السياحية، والعربية بشكل خاص، فقد انعدمت تماماً. وطبقاً لاحصاءات مجلس السياحة فقد كانت افضل نسبة وصل اليها العمل في الفنادق خلال فترات الهدوء ابان الحرب، هي ٥٠/٤٥ ٪ وبالطبع فان هذه النسبة تكاد لا تغطي أكلاف التشغيل.

وجاء الاحتلال الاسرائيلي للبنان ودخول القوات الغازية مدينة بيروت ليزيد في الطين بلة ويساهم في انضاج الازمة ويقصم ظهر القطاع الفندقي، ومع خروج القوات الغازية من بيروت لاحت تباشير الامل عندما تمت صفقة بيع فندق الهيلتون، وبدأت المفاوضات لشراء الكارلتون، وجاءت الحرب الاخيرة لتوقف هذه المفاوضات.

وحسب احصاءات وزارة السياحة ونقابة أصحاب الفنادق فان نسبة الاشغال تدنت الى ما دون ٣٢٪ مما اضطر بعض ادارات الفنادق العاملة للاستغناء عما تبقى من موظفين وعمال لديها، وبذلك وصل عدد العاملين في هذا القطاع الى خمسة آلاف موظف وعامل فقط بعد ان تعدى هذا العدد العشرين الفاً قبل العام ١٩٧٥. وفي محاولة للضغط على الحكومة واجبارها على الالتفات لهذا القطاع الهام، أبلغ أصحاب الفنادق، في نهاية العام الماضي، وزير السياحة السابق السيد ابراهيم حلاوي، أنهم سيسلمون مفاتيح فنادقهم للدولة اذا لم تستجب لمطالبهم التي قيل أن من بينها انشاء كازينو في المنطقة الغربية يساهم في مساعدة الفنادق على تغطية احتياجاتها.

أما المطالب الاخرى فقد كانت:

- توفير القروض للمؤسسات المتضررة بفائدة متدنية.
- برمجة الديون وتحويلها وتقسيطها على مدى عشر سنوات بفوائد تراعي وضع المؤسسات الفندقية.
- اعفاء التجهيزات المستوردة الخاصة بالفنادق من الرسوم الجمركية.

الاضرار..

نتيجة لمسح قامت به نقابة أصحاب الفنادق مؤخراً تبين ان هناك ٦٣ مؤسسة فندقية، مجموع اسرتها ٨٣٠٩ سريراً، أصيبت بأضرار فادحة، أو تهدمت كلياً، وتبلغ الكلفة الاجمالية لاعادة بنائها وتجهيزها لتصبح صالحة لاستقبال الزبائن نحو ١٢٠٠ مليون ليرة لبنانية ولا يمكن - حسب قول أحد أصحاب الفنادق المتضررة - اقتراض هذا المبلغ الضخم من البنوك التجارية بفوائد مرتفعة، وفي ظل ظروف امنية غير ملائمة.. وهذا ما دفع نقابة اصحاب الفنادق لمطالبة الدولة تأمين القروض اللازمة بواسطة بنك الانماء بفوائد متدنية ولآجال طويلة الامد.

وكما كانت الخسائر فادحة في هذا القطاع، فان انعكاسها على العمال كان خطيراً ايضاً، ويقول السيد غسان اللمع، رئيس اتحاد نقابات عمال الاغذية، رئيس نقابة مستخدمي الفنادق

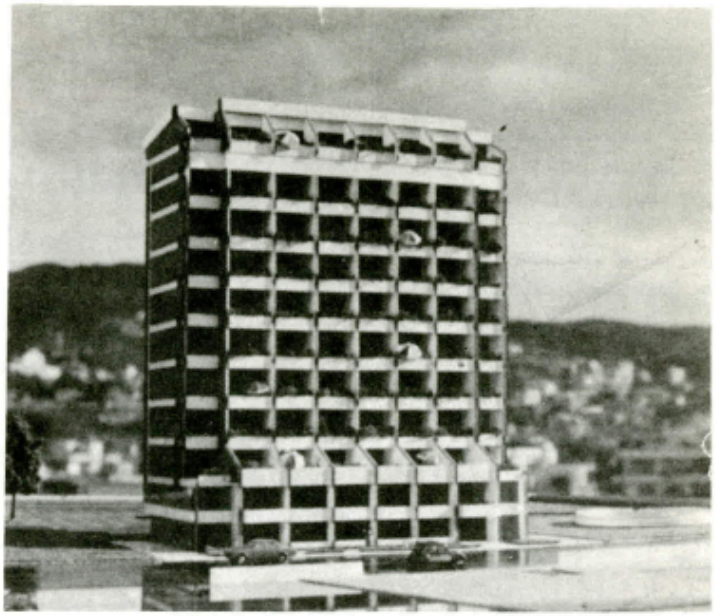

والمطاعم والمقاهي في لبنان حول هذا الموضوع:

ـ لا شك ان القطاع السياحي بشكل عام، والقطاع الفندقي بشكل خاص، أصيب بأضرار جسيمة، وخاصة اثناء الاجتياح الاسرائيلي للعاصمة بيروت، وقبل توضيح انعكاس هذا الوضع على عمال القطاع أشير الى ان لنا مأخذاً كبيراً على نقابات اصحاب الفنادق والمطاعم بسبب عدم الرغبة في التعاون مع القيادات النقابية في هذه الظروف الصعبة التي يمر بها، ليس القطاع الفندقي فقط، بل الوطن بشكل عام، مما ساهم ويساهم بتأخير استنهاض وبناء هذا القطاع، ونحب ان نوضح ايضاً ان الخوف من التعاون معنا لا مبرر له اطلاقاً ولا يمكن ان يعفي بعض أصحاب المؤسسات من الالتزام بالقوانين وبحقوق العمال المكتسبة لان الوعي العمالي والالتفاف حول القيادة النقابية لن يسمح ومهما كانت الظروف، بالتطاول على هذه المكتسبات.. كما ننتهز هذه المناسبة لمد اليد مجدداً للتعاون والاخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب العمل ومصالح العمال على السواء لاستنهاض هذا القطاع.

وتابع السيد اللمع قائلاً:

ـ نتيجة للشلل الذي اصاب مؤسسات هذا القطاع واضطرار البعض منها الى الاقفال، شهد عماله هجرة كثيفة شكلت أكثر من ٥٠٪ أي ما يعادل ١٢ الف عامل توزعوا فيما بين الدول العربية والاوروبية وساهمو مساهمة فعالة في تخفيف الضائقة الاقتصادية عن طريق المبالغ الطائلة التي كانوا يرسلونها لذويهم، كما ساهموا في تنمية القطاعات السياحية في البلاد التي يعملون بها وعمدوا الى تحديثها، نظراً للخبرة العالية والاختصاص في علم الخدمات السياحية والفندقية الذي يتحلون به، وبأسف نقول أن هذه الهجرة شكلت فراغاً في القطاع السياحي ومؤسساته، كما كان لها تأثير مباشر وملموس على نوعية ومستوى الخدمات الموجودة حالياً في لبنان. وحرصاً من النقابة على استمرار اتصال القيادة النقابية بقاعدتها العمالية فنحن ننتهز الفرص ونزور بعض هذه البلدان ونطلع عن كثب على اوضاعهم وننسق مع نقابات القطاع المحلية في تلك البلدان لرعاية مصالحهم وتسهيل ما قد يعترضهم من صعوبات.

نؤيد مطالب دعم القطاع شرط الزامية ديمومة العمل

واضاف: لقد كان انعكاس الظروف المعروفة على حياة ومعيشة هؤلاء العمال بارزاً، وتجلى بوضوح في انخفاض الاجور الى الحدود الدنيا، وبشكل خاص اجور العاملين بالنسبة المئوية والذين تبلغ نسبتهم حوالي ٧٠٪ من مجموع العمال، اذ انخفضت اجورهم الى ما يقارب الـ ٥٠٪ بينما زادت ساعات العمل، نتيجة النقص الحاصل في اليد العاملة، دون ان يكون هناك اي مقابل. وقد استغل بعض أصحاب المؤسسات غياب ادارات الدولة واجهزتها والوضع المتردي فبدأ بالهجوم على مكتسبات الطبقة العاملة لناحية عدم تسجيلهم في صندوق الضمان وعدم دفع المستحقات عن المسجلين منهم مما يعني حرمانهم من تقديمات الصندوق، كما لجأ الكثير منهم لعملية التسريح الكيفي نتيجة مطالبة العمال تطبيق القوانين التي تحفظ حقوقهم المكتسبة عبر نضال طويل، وبسبب هذا الواقع نواجه، كنقابات، الصعوبات العديدة في حل مشاكل العمال وتأكيد ديمومة عملهم، كما نعمل كصمام امان بالنسبة لعملية الصراع بين العمال وأرباب العمل، ولا يسعنا الا التأكيد بأننا نؤيد وندعم مطالب القطاع الفندقي والسياحي الهادفة لاستنهاضه واعادة اعماره، شرط ان يكون هذا الدعم ملزماً لاصحاب المؤسسات بتطبيق القوانين الخاصة لحماية ديمومة العمل والمحافظة على حقوق العمال، وبالتالي استعمال هذه القروض في وجهتها الصحيحة، اي بناء واعمار هذا القطاع وليس في مصالح تجارية اخرى..

وختم قائلا: وفي هذه المناسبة نطالب معالي وزير السياحة الاستاذ وليد جنبلاط اعادة احياء وتفعيل اللجنة الثلاثية المؤلفة من نقابات اصحاب العمل والعمال ووزارتي السياحة والعمل لبحث وادارة والاشراف على وضع القطاع الفندقي..

نص المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٦
المتعلق بطوارىء العمل

الزام رب العمل اجراء عقود تأمين على مستخدميه في العجز المؤقت ينال الاجير ٣/٤ الراتب لمدة تسعة اشهر

صدر المرسوم الاشتراعي الرقم ١٣٦ المتعلق بطوارىء العمل الذي يرعى حقوق الاجراء الذين يتعرضون لاصابات مفاجئة ناتجة من عامل خارجي. وهنا نص المرسوم:

الفصل الأول: أحكام أولية:

المادة الأولى: تخضع لأحكام هذا المرسوم الاشتراعي الاصابات المفاجئة الناجمة عن عامل خارجي التي تلحق بالأجير مرتبط بعقد استخدام في مفهوم المادة ٦٢٤ فقرتها الاولى، من قانون الموجبات والعقود، وذلك بسبب تنفيذ العقد المذكور او لمناسبة تنفيذ هذا العقد.

المادة ٢: لا يحق للأجير المشار اليه في المادة السابقة التذرع بسبب الاصابة التي يتعرض لها اثناء العمل او لمناسبته بأي نص قانوني غير احكام هذا المرسوم الاشتراعي:

الفصل الثاني في التعويضات

المادة ٣: اذا سبب الحادث للأجير عجزا مستديما كليا، وكان أجره لا يتعدى الحد الادنى الرسمي للأجور حق له أن يتقاضى تعويضا يعادل:

- ٨٠٠ يوم من اجره المتوسط، اذا كان عمره اقل من ٣٥ سنة.
- ٧٠٠ يوم من اجره المتوسط، اذا كان عمره اكثر من ٣٥ سنة واقل من ٥٠ سنة.
- ٦٠٠ يوم من اجره المتوسط، اذا كان عمره اكثر من ٥٠ سنة.

واذا تجاوز الاجر الحد الادنى الرسمي للأجور، لا يحق للأجير ان يتقاضى اضافة الى التعويضات المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة سوى:

- ربع هذه التعويضات عن الجزء من الأجر الذي يزيد على الحد الادنى للأجور وحتى ضعف هذا الحد.
- وثمن هذه التعويضات عن الجزء من الاجر الذي يزيد على ضعفي الحد الادنى الرسمي للأجور.

المادة ٤: اذا سبب الحادث عجزا جزئيا مستديما حق للمصاب ان يتقاضى تعويضا يتناسب مع الخسارة التي لحقت بمقدرته على الكسب. وهذه المقدرة يمثلها التعويض الواجب تسديده عندما يكون العجز مستديما كليا.

واذا كان العطب مذكورا في الجدول الملحق بهذا المرسوم الاشتراعي، كانت الخسارة التي لحقت بالأجير المصاب في مقدرته على الكسب، معادلة للنسبة المئوية المعينة في الجدول المذكور، اما اذا كان العطب غير مذكور في هذا الجدول، فيعود الى مجلس العمل التحكيمي حقد تقدير الخسارة اللاحقة بمقدرة الاجير المصاب على الكسب، بعد ان تؤخذ في الاعتبار خبرة الاجير وكفايته في العمل.

المادة ٥: اذا سبب الحادث عجزا مؤقتا عن العمل، حق للمصاب ابتداء من اليوم الاول الذي يلي الحادث ولمدة اقصاها تسعة اشهر لم يتقاضى من دون فرق بين ايام العمل وايام التعطيل، تعويضا مقداره ثلاثة ارباع الاجر اليومي الاخير، ويقصد بهذا الاجر، الاجر الاسبوعي مقسوما على سنة اذا كان الاجر اسبوعيا، واجر خمسة عشر يوما مقسوما على اثني عشر اذا كان الاجر يسدد كل خمسة عشر يوما، والاجر الشهري مقسوما على خمسة وعشرين اذا كان الاجر مشاهرة.

يدفع التعويض اليومي في المكان والزمان الذي يحصل فيهما الدفع عادة في المؤسسة ولا يجوز ان تتجاوز الفترة بين دفعتين متتاليتين خمسة عشر يوما.

المادة ٦: اذا ادى الحادث الى وفاة الاجير وكان اجره لا يتعدى الحد الادنى الرسمي للأجور، يستحق لورثته المحددين في القانون الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم الرقم ٨٤٩٦ تاريخ ١٩٧٤/٨/٢ تعويضا حده الاقصى اجر ٥٠٠ يوما.

واذا تجاوز الاجر الحد الادنى الرسمي للأجور، لا يحق لورثة الاجير سوى:

- ربع التعويضات المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة عن الجزء من الاجر الذي يزيد على الحد الادنى الرسمي للأجور وحتى ضعف هذا الحد.
- ثمن التعويضات المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة عن الجزء من الاجر الذي يزيد على ضعفي الحد الادنى الرسمي للأجور.

بالاضافة الى التعويض المذكور اعلاه، يتحمل صاحب العمل نفقات الدفن وذلك حتى ضعفي الحد الادنى الرسمي للأجور.

المادة ٧: ان الاجر المتوسط الذي يتخذ اساسا لحساب التعويضات المنصوص عليها في المواد ٣ و٤ و٦ اعلاه هو الاجر الذي تقاضاه المصاب نقدا او عينا في تاريخ الحادث ووفقا للأسس المحددة في المادة ٥ من هذا المرسوم الاشتراعي.

ولا يجوز في مطلق حال ان يقل الاجر المتوسط عن الحد الادنى الرسمي للأجور. وتطبق هذه القاعدة ايضا على الاجراء غير الخاضعين لهذا الحد.

المادة ٨: تضاف عند الاقتضاء التعويضات المستحقة بموجب هذا المرسوم الاشتراعي الى التعويضات الاخرى المستحقة للاجراء بموجب قانون العمل او قانون الضمان الاجتماعي او القوانين الاخرى التي يخضعون لها.

المادة ٩: لا يترتب أي تعويض من التعويضات المحددة في هذا المرسوم الاشتراعي اذا ثبت أن الاجير تسبب في الحادث قصدا.

المادة ١٠: لا يحق لورثة الاجير الأجنبي المطالبة بالتعويضات المنصوص عليها في هذا المرسوم الاشتراعي اذا كانوا مقيمين خارج الأراضي اللبنانية في تاريخ وقوع الحادث.

يستثنى من أحكام هذه المادة الاجراء الأجانب التابعون لدولة تمنح اللبنانيين في هذا الموضوع الحقوق نفسها التي تمنحها رعاياها.

المادة ١١: يحق للأجير المصاب أو لأصحاب الحق من بعده، بالاضافة الى الدعوى التي يقيمونها بمقتضى أحكام هذا المرسوم الاشتراعي، مقاضاة مسببي الحادث، غير صاحب العمل أو ورثته وفقا لقواعد الحق العادي، بتعويض الضرر اللاحق بهم من جراء الحادث المذكور. كما يحق لصاحب العمل ايضا وعلى كامل مسؤوليته نيابة عن الأجير المصاب أو أصحاب الحق من بعده، اقامة هذه الدعوى اذا أهمل هؤلاء اقامة الدعوى المشار اليها.

يحق لصاحب العمل ان يحسم من التعويض المترتب عليه لمصلحة أجيره وفقا لأحكام هذه المرسوم الاشتراعي التعويضات

المحكوم بها لمصلحة أجيره وفقا لقواعد الحق العادي.

المادة ١٢: يترتب على كل صاحب عمل ان يجري الزاميا عقود تأمين مع شركات تأمين لضمان التعويضات المنصوص عليها في هذا المرسوم الاشتراعي.

يحدد بمرسوم يصدر في مجلس الوزراء تاريخ تطبيق أحكام هذه المادة وشروطه.

المادة ١٣: يحق للأجير، ولأصحاب الحق من بعده، مقاضاة صاحب العمل وشركة التأمين معاً بالتعويضات المترتبة بموجب أحكام هذا المرسوم الاشتراعي.

تحل الشركة الضامنة التي تكون قد سددت التعويض للأجير، محل صاحب العمل في ممارسة حقوقه.

في حال اشهار افلاس صاحب العمل لا تدخل المبالغ المترتبة على الشركة الضامنة في حساب موجودات طابق الافلاس.

المادة ١٤: ان ديون الاجير المصاب بطارىء عمل أو أصحاب الحق من بعده يكفلها امتياز خاص على مجموع الاموال المنقولة العائدة الى صاحب العمل. وبالاضافة الى ذلك فهي مكفولة ايضا بتأمين جبري على اموال صاحب العمل غير المنقولة.

يعود الى رئيس مجلس العمل التحكيمي امر تحديد شروط ماهية التأمين ومشتملاته والتعويضات المضمونة وذلك اما حكما او بناء على طلب الاجير أو أصحاب الحق من بعده.

تبقى مفاعيل التأمين الاحتياطي المشار اليه اعلاه، مستمرة حتى صدور قرار مبرم في النزاع، وحتى حصول مصالحة قضائية في شأنه وفقا لما نصت عليه المادة ٣٠ من هذا المرسوم الاشتراعي.

لا تطبق أحكام هذه المادة على الاموال غير المنقولة العائدة الى الاملاك العمومية.

المادة ١٥: ان التعويض المؤقت قابل للتنازل عنه لمصلحة الغير، كما أنه قابل ايضا للحجز ضمن المعدلات والشروط المطبقة على أجور الأجراء.

لا يجوز التنازل عن تعويض العجز الدائم او الوفاة الا في حدود ربع قيمته، وذلك ايفاء لديون ناتجة من مواد غذائية، اما الديون العائدة الى نفقات طبية او صيدلية او استشفاء او دفن، فهي قابلة للحجز أو التنازل.

الفصل الثالث: في المعالجة الطبية

المادة ١٦: تحدد بقرارات تصدر عن وزير العمل والشؤون الاجتماعية وبعد اخذ رأي وزارة الصحة العامة التدابير العامة والخاصة المتعلقة بالسلامة والوقاية والصحة والاسعافات الأولية الواجب تطبيقها على المشاريع الخاضعة لأحكام هذا المرسوم الاشتراعي وذلك حسب طبيعة كل من هذه المشاريع ونشاطه وعدد الاجراء العاملين فيه.

المادة ١٧: يتحمل صاحب العمل، مهما استمرت مدة انقطاع الاجير عن العمل بسبب الحادث الذي تعرض له بسبب العمل أو لمناسبته، جميع النفقات الطبية والجراحية والصيدلية، بما في ذلك نفقات المستشفى.

كما يتحمل صاحب العمل ثمن التركيب والصيانة والتجديد لآلات «البروتيز» وسواها من الآلات الطبية والجراحية اللازمة لمعالجة الاجير المصاب وشفائه.

المادة ١٨: يحق للأطباء والصيادلة وأصحاب المستشفيات مقاضاة صاحب العمل مباشرة بالنسبة الى الديون المترتبة لهم عن تكاليف اصابة الأجير.

المادة ١٩: يحق للأجير اختيار طبيبه بنفسه. وفي هذه الحال لا يترتب على صاحب العمل عن النفقات الطبية والجراحية سوى المبلغ الذي يحدده مجلس العمل التحكيمي، وذلك وفقا لتعريفة يضعها المدير العام لوزارة الصحة العامة.

اما اذا ادخل الأجير المصاب المستشفى، فلا يجوز ان تتجاوز النفقات التي يلزم صاحب العمل تأديتها التعريفة المحددة في الاتفاقات التي تعقدها وزارة الصحة العامة مع هذه المستشفيات مع اضافة ٣٠٪ عليها كحد أقصى.

يحدد مجلس العمل التحكيمي ثمن أجهزة الادوات والأجهزة الطبية في حال وقوع اختلاف بين الفريقين في شأنها.

المادة ٢٠: اذا رفض الأجير الخضوع للمعالجة التي يعينها الطبيب المعالج، خسر كل حق في الجزء من الضرر الذي قد ينتج من تفاقم حالته بسبب رفضه هذا.

المادة ٢١: اذا لم يختر صاحب العمل الطبيب المعالج بنفسه، حق له أثناء معالجة الاجيران يطلب من رئيس مجلس العمل التحكيمي تعيين طبيب يتحمل نفقته، للاطلاع على وضع الأجير. وللطبيب المذكور حق زيارة الاجير في أي وقت شاء في حضور الطبيب المعالج، بعد أن يكون الاخير قد اشعر مسبقا بالزيارة قبل حصولها بيومين.

اذا رفض الاجير قبول الزيارة المشار اليها في هذه المادة، يحق لصاحب العمل بعد مراجعة رئيس مجلس العمل التحكيمي في الأمر، التوقف عن دفع التعويض المؤقت.

المادة ٢٢: يتوجب على الطبيب المعالج اعطاء الأجير تقريرا طبيا يذكر فيه وضع الاجير الصحي والعجز المستديم الكلي أو الجزئي اللاحق به من جراء الحادث، كذلك الاجهزة الواجب استعمالها بالنسبة الى الاعضاء المعطوبة.

المادة ٢٣: يحق لكل من الفريقين الاعتراض على مضمون التقرير الطبي المشار اليه في المادة السابقة أمام مجلس العمل التحكيمي وذلك خلال خمسة ايام من تاريخ تبلغه التقرير المذكور.

الفصل الرابع
التصريح عن طارىء العمل وأصول التحقيق فيه

المادة ٢٤: يتوجب على كل صاحب عمل او ممثله ان يصرح عن كل طارىء عمل يصيب اجيره.

يقدم التصريح الى قلم مجلس العمل التحكيمي ذي الصلاحية في المنطقة التي وقع فيها الحادث في مهلة ثلاثة ايام من تاريخ وقوعه ويدون في سجل خاص معد لهذه الغاية.

- يجب ان يذكر في التصريح:

اسم الاجير المصاب ومحل اقامته واجره الاخير وجنسيته.

اسم صاحب العمل ومحل اقامته.

مكان حصول الحادث.

نوعية الاصابة وطبيعتها وظروفها.

يرفق بالتصريح شهادة طبية يذكر فيها حالة الاجير المصاب والنتائج المرتقبة للاصابة والتاريخ الذي يمكن اعطاء تقرير نهائي بها.

المادة ٢٥: يترتب على الاجيران يعلم قلم مجلس العمل التحكيمي بنتائج الاصابة التي لحقت به بموجب تقرير طبي يدون في السجل الخاص المشار اليه في المادة السابقة. كما يترتب على الاجير او ممثله ابلاغ صاحب العمل نسخة عن التقرير الطبي المذكور.

المادة ٢٦: اذا ادعى صاحب العمل ان الاجير تسبب في الحادث قصدا او ان الحادث نتج من خطأ او اهمال صاحب العمل او متولي الادارة، يقوم رئيس مجلس العمل التحكيمي في المنطقة التي وقع الحادث فيها بالتحقيق في الحادث المذكور وفي مكان حصوله في حضور الفريقين او ممثلهما، ويترتب عليه الانتقال الى عند الاجير، اذا تعذر على الاخير المثول امامه بسبب وضعه الصحي.

المادة ٢٧: على رئيس مجلس العمل التحكيمي ان ينهي التحقيق في مهلة اقصاها عشرة ايام من تاريخ تقديم الادعاء المشار اليه في المادة السابقة. يقوم رئيس مجلس العمل التحكيمي بابلاغ الفريقين قرار انتهاء التحقيق في مهلة ٢٤ ساعة من تاريخ صدور القرار. ويحق لكل منهما تسلم نسخة عنه من دون اي رسم.

الفصل الخامس
في الصلاحية واصول المحاكمة

المادة ٢٨: ينظر مجلس العمل التحكيمي في المنطقة التي وقع فيها الحادث في جميع الخلافات الناشئة عن تطبيق أحكام

هذا المرسوم الاشتراعي. وعلى المجلس المذكور أن يبت هذه الخلافات في مهلة لا تتجاوز الستة أشهر.

المادة ٢٩: تطبق على نزاعات طوارىء العمل اصول طرق المراجعة وقواعدها المنصوص عليها في القانون الصادر بتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩٨٠.

المادة ٣٠: اذا حصلت مصالحة بين الفرقاء في نزاع ناتج عن تطبيق أحكام هذا المرسوم الاشتراعي وطلب من مجلس العمل التحكيمي تدوين هذه المصالحة بقرار قضائي، يترتب على المجلس ان يذكر في قراره تحت طائلة البطلان المطلق، الاجر الأساسي والعجز الدائم اللاحق بالاجير من جراء الحادث، وعند الاقتضاء اسم شركة التأمين الضامنة الحادث. وان حلت هذه محل صاحب العمل في موجباته تجاه الاجير تمنع على هذا الاجير عند ذلك اي مطالبة بحق صاحب العمل تتعلق بالحادث المذكور.

المادة ٣١: تسقط دعوى التعويضات المنصوص عليها في هذا المرسوم الاشتراعي بمرور سنة من تاريخ وقوع الحادث أو ختام التحقيق فيه وفقا لأحكام المادتين ٢٦ و٢٧ أعلاه، أو التوقف عن دفع التعويض المؤقت.

الفصل السادس
في العقوبات

المادة ٣٢: كل مخالفة لمضمون القرارات المنصوص عليها في المادة ١٦ من هذا المرسوم الاشتراعي كذلك كل مخالفة لأحكام المادة ٢٤ منه، تحال على المحاكم ذات الاختصاص ويعاقب مرتكبها بغرامة تراوح بين ٥٠٠ ل. ل. و٥٠٠٠ ل. ل. وبالحبس من شهر الى ثلاثة اشهر او باحدى هاتين العقوبتين، وتضاعف العقوبة عند التكرار.

المادة ٣٣: كل من يرفض او يرجيء من دون عذر مشروع، تنفيذ الحكم الصادر في حقه وفقا لأحكام هذا المرسوم الاشتراعي، تطبق في حقه أحكام المادة ٧ من القانون الصادر في تاريخ ٢١ تشرين الاول سنة ١٩٨٠.

الفصل السابع
احكام ختامية

المادة ٣٤: تلغى أحكام المرسوم الاشتراعي الرقم ٢٥ الصادر في تاريخ ٤ أيار ١٩٤٣ وتلغى جميع النصوص القانونية أو النظامية التي تتعارض وأحكام هذا المرسوم الاشتراعي او لاتتلاءم ومضمونه.

المادة الخامسة والثلاثون: يعمل بهذا المرسوم الاشتراعي بعد عشرة أيام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مواضيع عمل مشتركة لمواجهة مشكلة البطالة

من غير الممكن ايجاد حلول حقيقية للبطالة، هذه المشكلة الاجتماعية الضخمة، دون بذل جهود واعية لتعزيز الوحدة العمالية، والتضامن العالمي.

واذا كان من الممكن الى حد كبير معالجة «لفة» البطالة بشكل فعّال في بلدان الأنظمة الاقتصادية الأشتراكية، التي تعتمد على التخطيط المركزي، وتتيح في المجال للنقابات ان تلعب دوراً نشيطاً ودائماً في عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. فإن هذا الأمر غير ممكن التنفيذ في بلدان الأنظمة الرأسمالية التي تشكل البطالة سمة هامة من سماتها، لكونها نتاج السياسات الموجهة لخدمة نمو الرأسمال الخاص، على حساب الانسان.

ان معالجة البطالة في بلدان الأنظمة الرأسمالية، تكمن في الحد من سلطة الاحتكارات، والعنايةالتامة بقضايا التنمية الاجتماعية التي تحمل في جوهرها حق كل مواطن في العمل، وفي العيش بكرامة وحرية.

وفي ضوء ما تقدم، فإن الحركة النقابية العالمية تجد نفسها أمام مهام آنية ومستقبلية، لمواجهة مشكلة البطالة، في اطار المقترحات الآتية:

(١) ان الحاجة الفورية هي ممارسة الضغط من اجل اجراءات ملحة لمنع أي مزيد من التدهور في وضع البطالة. ويجب من اجل تحقيق هذا الهدف:

- المطالبة بالتحريم الفوري لغلق المصانع وعمليات التسريح التي تمارسها الأدارات بدون موافقة النقابات والحكومات.
- الضغط بصورة أكثر نشاطاً لتحويل المصانع والمؤسسات المغلقة وادارتها الى القطاع العام. وذلك بمشاركة النقابات. وفي حالة كون الوحدة المغلقة جزء من شركة تملك عدة مؤسسات، فيجب استيلاء الحكومة على ادارة الشركة ككل.

تمديد فترة استحقاق اعانة البطالة لتشمل الأشخاص الذين انتفى عنهم الاستحقاق. ويجب أن يكون الزاميا ضمان اعانات البطالة حتى العودة للعمل وادخال نظام الاعانات في الأماكن التي لا يعمل بها حالياً.

- زيادة الاعتمادات المخصصة للتدريب من اجل مساعدة العمال الشباب ومشاريع اعادة التدريب وكذلك مساعدة العمال المسنين المتضررين من التغيير التكنولوجي.
- تشديد الحملة من اجل تخفيض ساعات العمل دون تخفيض الأجر وزيادة الاجازات والعطل المدفوعة الأجر.
- استعادة الاستقطاعات وزيادة المخصصات لمشاريع العمالة العامة والأشغال العامة... الخ ومن أجل بناء البنية التحتية المطلوبة.
- توسيع الاعتمادات المخصصة للتعليم والتطور الثقافي ومن اجل خلق فرص عمل جديدة.

تسريع الأصلاح الزراعي والتنمية الريفية من اجل تخفيض البطالة والعمالة الجزئية في المناطق الريفية.

(٢) ثمة حاجة أكبر الآن للعمل النقابي المشترك مع جميع القوى الديمقراطية ضد القوى الرأسمالية من اجل الربط بين مشكلة البطالة وقضايا التخطيط الوطني للأنعاش الاقتصادي بتحقيق المطالب التالية:

- رفع مستوى المعيشة وتوسيع الاستهلاك الفردي والجماعي وخفض الفوارق الاجتماعية.

تخفيض الميزانيات العسكرية وتخصيص مبالغ أكبر للتطور الاجتماعي والثقافي.

- اتخاذ اجراءات لمقاومة سلطة الشركات ما فوق القومية وبشكل خاص عن طريق التأميم الديمقراطي والدعوة الى تغييرات بنيوية ونمط جديد من التطور الاقتصادي والاجتماعي قائم على أسس جديدة للانتاجية وتوسيع الديمقراطية وحقوق النقابات والعمال.

- علاقات اقتصادية دولية جديدة تستجيب لمصالح شعوب البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية والبلدان الاشتراكية.

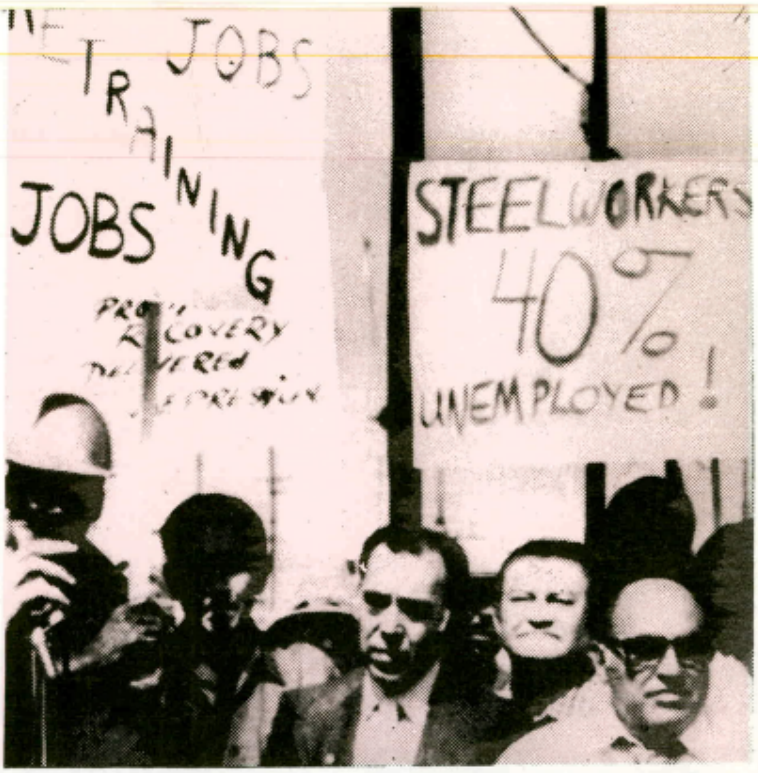

ولتحقيق هذه المطالب تبرز الحاجة الى برامج ديمقراطية وطنية شاملة والى تعزيز العمل المشترك مع الحلفاء الديمقراطيين تعزيزاً أكبر ويجب بشكل خاص تطوير العمل المشترك مع منظمات النساء والشباب بصورة مكثفة تضامناً مع منظمات العاطلين (حيثما تم تنظيمهم) وكذلك تشجيع عملية تنظيم العاطلين ودفعهم الى العمل للحصول على وظائف أو تقاضي اعانات البطالة خلال الفترة المؤقتة حتى تتوفر لهم العمالة.

(٣) يجب أن يصبح أول أيار / (١٩٨٣/٩/١) مناسبتين لطرح القضية الاجتماعية الملحة للبطالة وحلها الذي لن يتم الا عن طريق وقف سباق التسلح ووقف تدهور الموارد على التسلح واعادة تخصيص هذه الموارد لخدمة التطور الاقتصادي والاجتماعي. ويجب على النقابات أن تعمل على فرض سياسة العمالة الكاملة كهدف لها.

(٤) يجب التأكيد خلال جميع الحملات النقابية على «ان حماية المصالح الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الشغيلة والنضال من اجل العمل واجور افضل، ومن اجل المكاسب الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة، وضد التضخم وتخفيض القدرة الشرائية ومن اجل البديل الديمقراطي والاستقلال الوطني والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ـ ان كل هذا يرتبط اليوم ارتباطاً وثيقاً بالنضال من أجل السلام وضد سباق التسلح ومن أجل نزع السلاح».

(٥) يجب فرض رقابة شديدة في الوضع الراهن الذي يتسم بانتشار البطالة الى حد لم يسبق له مثيل على ادخال التكنولوجيا التي توفر العمل، خاصة الكومبيوتر والآلات الأتوماتيكية... الخ، وينبغي أيضاً وضع الضمانات المناسبة للحيلولة دون العواقب الاجتماعية المضادة لدى ادخال التكنولوجيا الجديدة.

(٦) يجب حماية مصالح العمال المهاجرين واحترام حقهم في المعاملة المتساوية، على ان يتم هذا باتفاقيات بين الدول واتفاقيات عالمية. كما يجب وضع حد لعمليات الطرد التعسفي والمضايقات القانونية التي يتعرض لها العمال المهاجرون.

(٧) يجب تطوير الأعمال المشتركة على صعيد المستوى الصناعي بصورة مكثفة. كما يجب على الاتحادات الدولية ان تلعب دوراً خاصاً في تطوير النشاط العالمي على مستوى كل صناعة على حدة. ويتعين معالجة القضايا في الصناعات المحددة لا سيما تلك الأكثر تضرراً بفعل الأزمة، من خلال بعثات خاصة لتقصي الحقائق واجتماعات مجموعات الخبراء التي تستطيع اقتراح استراتيجية بديلة طويلة الأمد للتنمية في كل قطاع.

(٨) يجب ان توفر التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة (في اطار عقد المرأة) والذي سيعقد في عام ١٩٨٥ فرصة لطرح مبادرات محددة على المستوى الوطني والاقليمي والعالمي بشأن قضية البطالة بين النساء.

(٩) يجب مواصلة الأعمال النقابية المنسقة في مجالات القانون والاتفاقيات وبخاصة لتأمين الاعتراف القانوني بالبنود التالية الواردة في اعلان الحقوق النقابية الذي اقره المؤتمر النقابي العالمي التاسع:

المادة ٣٣:
لجميع العمال الحق في العمل المنتج والمفيد اجتماعياً والمجزي.

المادة ٣٤:
للعمال ومنظماتهم النقابية الحق في المشاركة بحرية في صياغة وتطبيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية والرقابة عليها.

المادة ٣٥:
للنقابات الحق في ان تستشار لدى رسم السياسة الصناعية والاصلاح الزراعي والتخطيط المادي وحماية البيئة حتى تتمكن من الدفاع عن مصالح العمال.

المادة ٣٦:
تكفل الدول لكل العمال العمالة المنتجة الكاملة ورفع القوة الشرائية للأجور ورواتب التقاعد والمكاسب الاجتماعية.

المادة ٣٧:
تضع الدول اجراءات لمشاركة المنظمات النقابية في التخطيط الأقتصادي والاجتماعي بدون التدخل في حرية عمل النقابات في المجتمع والاقتصاد ومكان العمل.

(١٢) اصبح التعاون بين النقابات في حقل العمل النقابي المنسق صد الشركات ما فوق القومية أمراً ضرورياً للغاية من أجل درء الخراب الذي اصاب فرص العمل من جراء سياسات هذه الشركات. كما اصبح العمل من اجل كبح نشاط الشركات ما فوق القومية الذي يولد البطالة أمراً ملحاً. ومن ثم يجب تصعيد الحملة من اجل اصدار قانون يحدد سلوك الشركات ما فوق القومية.

دور اللجنة العمالية في المؤسسة

سؤال: ما هو موقع المؤسسة بالنسبة للعمل النقابي؟

جواب: المؤسسة هي المكان الاساسي والطبيعي للنشاط النقابي ففي المؤسسة تتم وتتجلى عملية الاستغلال الرأسمالي (المؤسسة الصناعية، والكبرى بشكل خاص).

يوجد في المؤسسات عمال من مختلف الانتماءات السياسية والطائفية تجمعهم مصلحة واحدة.

وتوجد في المؤسسة عادة كثافة عمالية، ويكون العمال في المؤسسات الكبرى اقرب الى ادراك آلية الاستغلال، والى تلمس وحدة المصالح والتضامن فيما بينهم.

ينتج عن حجم المؤسسة الكبرى والكثافة العمالية فيها بروز قضايا ومطالب خاصة بعمال المؤسسة انفسهم.

سؤال: لماذا اللجنة النقابية في المؤسسة؟

جواب: هذه الوضعية المذكورة سالفاً تفرض الحاجة الى قيادة نقابية في المؤسسة نفسها، بالاضافة الى ان اتساع جماهيرية النقابة تفرض توسعاً في أشكال التنظيم بحيث لا يعود باستطاعة الهيئات القيادية في النقابة العامة تلبية المهمات المختلفة لسائر الاعضاء في مختلف المؤسسات.

اذا، فان وجود اللجنة العمالية النقابية في المؤسسة هو الشكل الاكثر ملاءمة، وهو الشكل الذي يربط العمال بالنقابة بصورة افضل.

وتكمن قوة النقابة في استنادها الى الاطر المشابهة (اللجان) في مختلف المؤسسات.

ينتخب اعضاء اللجنة العمالية من قبل اعضاء الجمعية العمومية واشراف النقابة العامة، ومن الافضل دائماً ان يكون اعضاء اللجنة ما امكن لمختلف اقسام المؤسسة.

وغالباً ما يكون انتخاب اللجنة لمدة سنة واحدة، وهذا يتبع مدى أوسع من الديمقراطية ويقدم بين وقت وآخر كوادر عمالية قيادية.

سؤال: ما هي ابرز مهام اللجنة العمالية في المؤسسة؟

جواب: جواب: يمكن تلخيص ابرز مهام اللجنة العمالية في المؤسسة كما يلي:

- التنسيق بين مختلف المطالب العمالية في اقسام المؤسسة والمساهمة في صياغة مشروع المطالب مع النقابة الام.
- السهر على انجاح الجمعية العمومية عبر مشاركة كل العمال بالحضور والنقاش والتصويت على المشروع ليصبح قراراً.
- المشاركة الدائمة لمندوبي النقابة في المفاوضات حول المطالب.
- حضور اجتماعات مجلس النقابة عندما يطلب اليهم ذلك من قبل مجلسها.
- من الضروري تقسيم العمل بين اعضاء اللجنة بهدف القيام بالنشاطات التالية:
- توزيع البيانات النقابية المختلفة.
- توزيع الجريدة النقابية والمشاركة في تحريرها.

ضبط تسديد الاشتراك.

القيام بمبادرات ثقافية ورياضية مثل انشاء جريدة حائط او انشاء فريق رياضي الخ...

- مبادرات مالية معينة تعود لدعم صندوق النقابة الام.
- تنظيم التضامن مع العمال في المؤسسات الاخرى في حالات الاضراب على المستويين المادي والمعنوي: اضراب تضامني رمزي - عرائض - تبرعات - اجتماعات - الخ...

سؤال: ما هو دور وموقع الجمعية العمومية في المؤسسة؟

جواب: الجمعية العمومية هي الهيئة الاعلى في المؤسسة، ولها وحدها حق البت النهائي بقضايا المطالب.

وهي تقر المطالب او الموقف من اي موضوع باكثرية الحاضرين من العمال في الاجتماع، ومن الضروري ان لا يقل العدد بأي حال عن ثلثي العمال.

وعلى حسن ادارة الاجتماع يتوقف نجاح الاجتماعات حيث يجب ان يسمح بشكل ديمقراطي لكل العمال بالمناقشة وابداء الرأي في اي موضوع.

كما يتوقف على الالمام والوعي التام لممثلي النقابة واللجنة بالقضايا والمطالب المطروحة مدى نجاح الوصول الى موقف موحد وسليم.

ان التصويت من قبل الجمعية العمومية على القرارات الهامة، بالاضافة لكونه قضية مبدئية من الوجهة الديمقراطية، فهو كذلك ممارسة نضالية تعبوية تمكن من فرض المطالب. كما ان انعقاد الجمعية العمومية يسمح باستخراج رأي العمال بحسب سير المفاوضات وهو بالنهاية عملية ضغط ضرورية على الخصم.

يمكن للجمعية العمومية ان تجتمع للبحث بقضية عامل واحد شرط ان تكون قضية نموذجية، وفي حالات معينة قد تلجأ لاتخاذ قرار بالاضراب. وتمارس الجمعية العمومية حق انتخاب اللجنة العمالية وحق عزلها قبل انتهاء المدة المحددة لها، ولها ان ترفض بأكثريتها اتفاقا موقعا مع ادارة المؤسسة اذا لم تكن قد اقرته قبل توقيعه.